مجلة تدبر

مجلة دورية علمية محكمة تعنى بتحكيم ونشر البحوث والدراسات المتصلة بمجالات تدبر القرآن الكريم، وتصدر مرتين في السنة

العدد التاسع - السنة الخامسة. محرم ١٤٤٢هـ، الموافق أغسطس ٢٠٢٠م

﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]

موضوعات العدد:

- استخراج القواعد البلاغية من القراءات القرآنية «دراسة تطبيقية»
  د. طلال بن أحمد بن علي بن محمد
- الإيجاز الأسلوبي في تفسير أبي السعود تفسير سورة آل عمران أنموذجا
  د. ميلود عزيبة
- عربية القرآن الكريم بين معهود العرب ومعهود القرآن
  بشرى باجي
- أسباب حفظ النعم ودفع النقم في ضوء القرآن الكريم
  د. منيرة بنت عبد العزيز بن علي السعوي
- دلالات سبع وجوب اتباع السنة النبوية في القرآن الكريم «دراسة تحليلية»
  د. بسام مفتاح الأغبر
- تقرير رسالة علمية بعنوان: الشيخ عبد الرحمن السعدي وجهوده في تدبر القرآن الكريم
  زكريا بن عبد الرحمن بن محمد بافضل
- تقرير عن نتاج مشكاة التابع لمركز تفسير للدراسات القرآنية
- تقرير عن ملتقى: التجديد في التفاسير المعاصرة: «عرض ونقد»

مجلة تدبر

اسْتِخْرَاجُ الْقَوَاعِدِ الْبَلَاغِيَّةِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

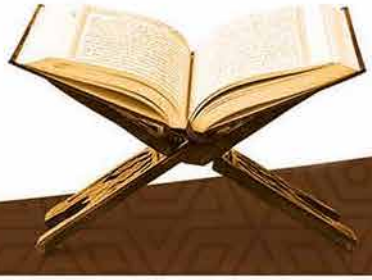

د. طَلَال بن أحمد بن علي بن محمد

الأستاذ المساعد بقسم القراءات- كلية القرآن الكريم
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- حصل علىٰ درجة الماجستير من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بأطروحته:
  (الوسيلة شرح العقيلة للسخاوي دراسةً وتحقيقًا)
- حصل علىٰ درجة الدكتوراه من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بأطروحته:
  (شرح ابن جبارة علىٰ العقيلة دراسةً وتحقيقًا)

بعض النتاج العلمي:

١- محاضرات وخطب صوتية.

٢- بِناءُ القَواعِدِ الصَّرْفيَّةِ علىٰ صَحيحِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ مِنْ أَوَّلِ سُورةِ مَرْيمَ إلىٰ آخِرِ المُصْحَفِ.

٣- ترتيب تلاوة آيات القراءات الجزءُ الأوَّلُ مِن المُصحَفِ أُنمُوذجًا.

٤- استِنْباطُ القَواعِدِ النَّحْويَّةِ مِنْ القِراءاتِ القُرْآنيَّةِ مِنْ أَوَّلِ سُورةِ مَرْيَمَ إلىٰ آخِرِ المُصْحَفِ.

البريد الإلكتروني: talalaam@hotmail.com

مستخلص البحث

موضوعُ البحثِ:

يَتناوَلُ هذا البحثُ استخراجَ القواعِدِ البلاغيَّةِ من القِراءاتِ القُرآنيةِ.

أهدافُ البحثِ:

١- التأكيدُ علىٰ أصالةِ وأولويةِ مَصدريَّةِ القرآنِ الكريمِ في تقعيدِ قَواعِدِ العربيةِ.

٢- إبرازُ الجانِبِ البَلاغيِّ في القِراءاتِ.

مُشكلةُ البحثِ:

١- عندما قعَّدَ أهلُ الفصاحةِ قواعدَهم؛ هل انطلَقُوا مِن النصِّ القرآنيِّ أوَّلًا؟

٢- هل ثَمَّ تلازمٌ بين طرَفَي الشُّهرةِ والفصاحةِ؟

٣- هل تقعيدُ علومِ الآلةِ يُسَهِّلُ وُصُولَها إلىٰ أذهان طُلَّابِها حقًّا؟

٤- هل كُتُبُ عِلَلِ القراءاتِ من مصادرِ عِلْمِ البلاغةِ؟

جاء هذا البحثُ ليجيبَ بمضمونِه علىٰ هذه الأسئلةِ.

نتائجُ البحثِ:

١- لا إدراكَ لإعجازِ القرآنِ عامَّةً والقراءاتِ خاصَّةً؛ دُونَ إتقانِ اللِّسانِ العربيِّ المبينِ، الذي نَزَل به، ولا سبيلَ إلىٰ ذلك دونَ إتقانِ بلاغةِ العربِ.

٢- تيسيرُ علومِ الآلةِ -حتىٰ لذَوِي الاختصاصِ- مَطلبٌ مهمٌّ جدًّا.

٣- اشتَمَلَ هذا البَحْثُ علىٰ تِسْعةٍ وأربَعِينَ قاعِدةً بلاغيةً.

الكلماتُ المفتاحيَّةُ: بلاغة- قاعدة- شاهد- قراءات.

3- Does the standardization of auxiliary sciences "Uloom-ul-aalah" help students understand them?

4- Are the books of Qira'at Defects "Ilal Qiraat" from the sources of rhetoric?

This research answers the following questions:

Results:

1- No realization of the miracle of the Holy Qur'an in general and the Qira'at in particular, without mastering the Arabic language, with which the Quran was revealed.

2- Facilitation of the auxiliary sciences - even for specialists - is very important.

This research includes forty nine rhetorical rules.

Key words:

Rhetoric - Rule - Witness - Qira'at

Extraction of Rhetorical Rules from the Qira'at (Recitation) of the Holy Quran

an Empirical Study

Dr. Talal bin Ahmed bin Ali bin Mohammed
Assistant Professor at the Qira'at Department, College of the Holy Quran,
Islamic University of Madinah

Abstract

Subject:

This research focuses on the extraction of rhetorical rules from the Qira'at of Holy Quran

Objectives:

1- Showing the authenticity and priority of the Holy Quran in the standardization of the Arabic rules

2- Highlighting the rhetorical aspect of the Qira'at

Problem:

1- When Arab linguists set their rules, did they start from the Quranic text?

2- Is there a relation between fame and eloquence?

المقدِّمةُ

إِنَّ الحمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، أما بعدُ:

فعِلمُ القِراءاتِ مِن أعظمِ علومِ القرآنِ الكريم، وأجلِّها قدرًا، فلئن كانَ القرآنُ مُعجِزًا بالنظمِ الواحدِ في القراءةِ الواحدةِ؛ فإنه مُعْجزٌ بجميعِ أساليبِه في القراءاتِ الأخرىٰ، ولئن زادتْه شيئًا -وقد زادتْه أشياءَ- فقد زادتْه حسنًا وجمالًا.

وعَبْرَ تاريخِ التدوينِ الطويلِ في علمِ القراءاتِ؛ أَلَّفَ العلماءُ مصنفاتٍ كثيرةً تُعنَىٰ بأوجهِ تلك القِراءاتِ في لغةِ العربِ، مُتَّخذِينَ فيها مناهجَ وأساليبَ مُتَشابِهةً(١)، عُرِّفَ مضمونُها فيما بعدُ بعِلمِ عِللِ القِراءاتِ، ولقد أحسنوا، وأجادوا، وأفادوا، وقرَّبُوا البَعِيدَ، وفَتَحُوا المغالِيقَ، فجزاهم اللهُ عن الإسلامِ خيرًا.

سرَّحْتُ ناظِرَيَّ طويلًا في قراءةِ بعضِ هاتِيكَ المصنَّفاتِ؛ لعلِّي أجِدُ مَن صنَّفَ، أو تَكلَّمَ -علىٰ الأقلِّ- في أوجُهِ القراءاتِ بالطريقةِ التي جالَتْ في خاطِرِيْ؛ فلم أجدْ شيئًا(٢).

وهي -إجمالًا- البحثُ عن الوجهِ البلاغيِّ فيها، وبناءُ القاعدةِ البلاغيةِ

(١) وهي البحث عن وجه القِراءةِ في لغةِ العَرَب.

(٢) سيأتي بيان ذلك في فقرة الدراسات السابقة.

عليهِ، وبعدَ النظرِ والـمشورةِ؛ استخَرْتُ اللهَ فيه، ثم عزمْتُ علىٰ تحريرِه، وسمَّيتُه: «استخراجُ القَواعِدِ البَلاغِيَّةِ من القِراءاتِ القُرْآنيةِ».

❁ ❁ ❁

❁ أهميَّةُ الموضوعِ:

تتلخَّصُ أهميةُ الموضوعِ في النِّقاطِ التاليةِ:

١- أصالةُ القرآنِ الكريمِ في تقعيدِ قَواعِدِ العربيَّةِ.

٢- الجانِبُ البَلاغيُّ في القِراءةِ هو الجانبُ الأَهَمُّ للناظرِ الـمتدبِّرِ.

٣- قِلَّةُ عنايةِ علماءِ البلاغةِ بالشَواهِدِ القُرآنيةِ التي تؤيِّدُ قواعدَهم، ناهيك عن الشواهدِ المستخلَصةِ من أوجُهِ القراءاتِ.

فلو فتَّشتَ في نحوِ: «تلخيصِ البيانِ في مجازاتِ القرآنِ»، للشريفِ الرَّضِيِّ محمدِ بنِ الحسينِ (ت ٤٠٦هـ)، أو: «دلائلِ الإعجازِ»، لعبدِ القاهرِ الجُرْجانيِّ (ت٤٧٤هـ)، أو: «الإيضاح»، لجلالِ الدِّينِ القَزْوينيِّ الخطيبِ (ت ٧٣٩هـ)؛ لا تكادُ تَعُدُّ فيها عَشَرةَ شَواهِدَ.

٤- الـمكتبةُ الإسلاميةُ القرآنيةُ تَسْتَظْرِفُ هذا النوعَ مِن البحوث، وتَستَجِيدُ ضَمَّه إلىٰ قَوائمِها.

❁ ❁ ❁

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

إضافةً إلىٰ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه في أَهميَّةِ الموضُوعِ؛ اجتَمعَتْ لديَّ أَسبابٌ أُخرَىٰ لاختِيارِ الموضُوعِ. مِنها:

١- تقريبُ عِلمِ البلاغةِ إلىٰ أفهامِ طُلابِ عِلمِ القراءاتِ، وتجديدُه في نُفوسِهم؛ حين يَرَونَ القاعِدَةَ البلاغِيةَ غايةً في الوضوحِ والاختصارِ؛ مدعومةً بالتوضيحِ والشاهدِ بعد أن كانَتْ مُودَعةً بطونَ كُتُبِ البلاغةِ، تحتَ رُكامٍ من غُبارِ المكتباتِ.

٢- تقريبُ علمِ القراءاتِ إلىٰ طلابِ علمِ العربيةِ عامةً والبلاغةِ خاصةً، وتشويقُهم إليه؛ حِينَ يَرَونَ بُنيانَهم قائمًا علىٰ قواعدَ مشدودةٍ بكلامِ اللهِ.

٣- تطبيقٌ عَمَلِيٌّ لطُلابِ عِلمِ البلاغةِ في كيفيةِ استِنباطِ، وصِياغةِ القاعِدَةِ البلاغِيَّةِ؛ حيثُ يَتدبَّرُ الطالِبُ معنَىٰ القِراءةِ، ثم يَصُوغُ قاعِدةً بلاغيةً، بناءً علىٰ معنًىٰ صحيحٍ للآيةِ، ثم يَبحَثُ عما يُؤنِسُه مِن كلامِ البلاغيِّين.

٤- تزويدُ مكتبةِ البلاغةِ العربيَّةِ بشواهِدِ قَواعِدِها مِن قراءاتِ القرآنِ الكريمِ.

❁ ❁ ❁

خُطةُ البحثِ

جعلْتُ البحثَ في مقدمةٍ، وأربعةِ فصولٍ، وأربعةِ فهارسَ؛ علىٰ النَّحْوِ التالي:

أمَّا المقدمةُ:

فابتدَأْتُها بتَوطِئةٍ للبَحْثِ، تَلَتْها أهميةُ الموضُوعِ، وسَبَبُ اختيارِه، ثم خُطَّةُ البحثِ، ومنهجِي فيه. ثم الدراساتُ السابقةُ في الموضوعِ، والجديدُ في هذا البحثِ.

وأما الفصولُ الأربعةُ، فهي كما يلي:

الفصلُ الأوَّلُ: قواعدُ الفصاحةِ المستخرَجةُ من القراءاتِ، وفيه تسعُ قواعدَ.

الفصلُ الثاني: قواعدُ علمِ المعاني المستخرَجةُ من القراءاتِ، وفيه إحدىٰ وثلاثون قاعدةً.

الفصلُ الثالثُ: قواعدُ علمِ البيانِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّة، وفيه ثلاثُ قواعدَ.

الفصلُ الرابعُ: قواعدُ علمِ البديعِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ، وفيه ستُّ قَواعدَ.

وأما الفهارسُ الأربعةُ:

فاقتَصرْتُ فيها علىٰ:

أ- فِهرسِ الآياتِ القرآنيَّةِ.

ب- فِهرسِ القواعدِ البلاغيةِ.

ج- فِهرسِ المصادِرِ والمراجِعِ.

د- فِهرسِ الموضوعاتِ.

❁ ❁ ❁

❁ منهجي في البحث

منهجي في هذا البحثِ قائمٌ على الاستقراءِ الموصِلِ إلى استخراجِ القاعدةِ البلاغيةِ مِن القِراءة القرآنيةِ. واتبعْتُ في تحقيقِ هذا المنهجِ الخطواتِ التاليةَ:

١- أَذكُرُ القاعدةَ، ثم أَذكُرُ شاهدَها مِن كلامِ اللهِ تعالىٰ.

٢- أستوثِقُ من سلامةِ القاعِدَةِ بذِكرِ مصدَرٍ بلاغيٍّ؛ إن وُجِدَ.

٣- استعنتُ في استخراجِ القاعدةِ بتأمُّلِ كلامِ المفسرين عندَ توجيهِهم للقراءةِ.

٤- أَصُوغُ القاعِدَةَ صياغةً سَهْلةً، مُراعِيًا في ذلكَ الأُصولَ، والضَّوابطَ المنطِقيةَ.

٥- شَمِلَ التقعيدُ الكَلِماتِ الأُصُولِيةَ والفرشيةَ(١).

٦- رتَّبْتُ القواعدَ حسبَ مواضعِها في كتبِ البلاغةِ؛ بدءًا بمقدِّماتِ علمِ المعاني، ثم أبوابِ علمِ المعاني الثمانيةِ، ثم علمِ البيانِ بفنونِه الثلاثةِ، ثم علمِ البديعِ.

٧- اعتمدتُ علىٰ القراءاتِ العَشْرِ المتواترةِ، ووثقْتُ القراءاتِ المخالفةَ لروايةِ حفصٍ فحسبُ؛ لشهرتِها.

٨- لم أشترطِ الحَصْرَ، وإن كنتُ قاربْتُه.

٩- ترجمْتُ لبعضِ الأعلامِ، واستشهدتُ ببعضِ الشواهدِ الشعريَّةِ؛ حسْبَ اقتضاءِ المقامِ.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمدٍ وآلِه وصحبِه.

❁ ❁ ❁

❁ الدراساتُ السابقةُ في الموضوعِ

حَسْبَ عِلمِي؛ فإنه لم يَسبِقْني أحدٌ في توجيهِ القراءاتِ توجيهًا بلاغيًّا بهذه الطريقةِ التي تزيَّنَ بها بحثي.

(١) الذي أعنيه بالكلمة الفرشيةِ: كلُّ كلمةٍ قرآنيةٍ تعدَّدت بقراءاتها أساليب البيان في الآية، بقطع النظر عن تعدُّدِ المعاني، وهو اصطلاح خاص بي.

نعم، ثَمَّ بحوثٌ عِلْميَّةٌ نفيسةٌ، أبرزُها: «التوجيهُ البلاغِيُّ للقِراءاتِ القرآنِيَّةِ»(١)، ولكنَّه مختلِفٌ عن بحثي جُملةً، وتَفْصِيلًا؛ رغمَ غَزارةِ عِلمِه، وكثرةِ مسائلِه، وقُلْ مِثلَ ذلك عن كتاب «التوجيه البلاغي في القراءاتِ القرآنيَّةِ»(٢)؛ حيث تتلخصُ فكرةُ البحثِ عندَهما في جمعِ ما تناثَرَ مِن المسائلِ البلاغيةِ في كتبِ التوجيهِ والتفسيرِ، وإعادةِ تَرتيبِها وَفقَ تَرتيبِ مباحِثِ عِلمِ البلاغةِ.

وللقارئِ أن يَسألَ: ما الجديدُ الذي تميَّزَ به بحثي؟ فأقولُ:

❁ الجديدُ في هذا البحثِ

١- اعتمدتُ علىٰ صحيحِ القراءاتِ، واستبعدتُ شَواذَّها.

٢- اعتمدتُ في بحثي علىٰ طريقةِ الاستقراءِ، وذلك بالنظرِ في القِراءةِ أوَّلًا، ثُمَّ استخراجِ قاعِدَةٍ بلاغِيَّةٍ منها، بخِلافِ طَريقةِ الباحِثَيْنِ؛ حيثُ اعتَمَدا علىٰ الجمعِ والتَّحليلِ والوَصْفِ.

٣- جعلْتُ القراءةَ مصدرًا للقاعِدةِ، بينما جَعلَ كُلٌّ مِن الباحِثَيْنِ القاعِدةَ مَورِدًا للقِراءةِ.

٤- قَدَّمْتُ مَسائلَ بحثي كأبسطِ وأَمتَعِ ما يُمكِنُ تقديمُه في عِلْمَيِ القِراءاتِ والبلاغةِ، ولن تجِدَ هذا عندَ الباحِثَيْنِ، ولعل السببَ طبيعةُ المرحلةِ البحثيَّةِ.

❁ ❁ ❁

(١) وهو رسالة دكتوراه للدكتور أحمد سعد محمد، من جامعة عين شمس، ١٤١٨هـ.

(٢) وهو رسالة دكتوراه للدكتور عبد الله حسن عليوة، من جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ.

الفصلُ الأوَّلُ

قواعدُ الفصاحةِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ

القاعِدَةُ الأُولى

كَما أنَّ حُرُوفَ الكَلِمَةِ قَدْ تَتَنافَرُ(١)؛ فكذَلِكَ حَرَكاتُها؛ قدْ تُتَثاقَلُ(٢).

والتَّثاقُلُ؛ قد يقعُ بتشابُهِ الحَرَكاتِ المتواليةِ، أو بتغايُرِها(٣).

ومِن شواهِدِ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ:

﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤] بإسكانِ الهمزِ، ﴿رُسُلُكُمْ﴾ [غافر:٥٠] بإسكانِ السينِ، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام:١٠٩]، ﴿أَرْنِي﴾ [البقرة:٢٦٠، والأعراف:١٤٣] بإسكانِ الراءِ منهما، ونحوُها(٤).

وعِلَّةُ التسكينِ هنا هِيَ التَّخفِيفُ علىٰ مَن يَستثقِلون تَواليَ الحركاتِ(٥).

---

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٦).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٤٠)

(٣) وما سَكَنت لام الفعل في نحو: وضَعْتُ؛ إلا استثقالًا لتوالي الحركات، ولا في ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ -كما في الشواذ- إلا فرارًا من تواليها. انظر: الشفاء في علل القراءات، لأبي الفضل البخاري (١/ ١١٦)، والدر المصون، للسمين الحلبي (٦/ ٣١٧).

(٤) وهي قراءة أبي عمرو بخلاف عنه، ووافقه ابن كثير في ﴿أَرْنِي﴾، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٦٦)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢١٢).

(٥) انظر: شرح الهداية، للمهدوي (١/ ١٦٥).

القاعِدَةُ الثانِيةُ

إِذَا وَقَعَ حَرْفٌ مُدْغَمٌ بَعْدَ حَرْفٍ صَحِيحٍ؛ كانَ ذَلِكَ مِنْ دَواعِي النُّزُولِ عَنْ مَرْتَبَةِ الفَصَاحَةِ. إِلَّا مَا كانَ مِنْ كَلامِ اللهِ(١).

لأنَّ عُسْرَ النُّطقِ بالكَلِمةِ؛ ثِقَلٌ، والثِّقَلُ مَعلُولُ تنافرِ الحُروفِ(٢).

ومن شواهِدِ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ:

﴿لَا تَعۡدُواْ﴾ [النساء:١٥٤] بإسكانِ العينِ(٣)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء:٥٨] بإسكانِها أيضًا(٤)، ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم:٢٩]، ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ﴾ [الأعراف:١٩٩] بإدغامِهما(٥)، ونحوِها(٦).

❁ ❁ ❁

(١) راجِعْ: إبراز المعاني، لأبي شامة (١/ ٢٩٩) وكنز المعاني، للجعبري (٢/ ٣٠٦) عندَ قولِ الشاطبيِّ: «وإدغامُ حَرْفٍ قَبْلَه صَحَّ ساكِنٌ عَسِير...»، وانظر: النشر، لابن الجزري (١/ ١٠).

(٢) انظر: الإيضاح، للقزويني (١/ ٢٢).

(٣) وهي رواية أبي جعفر وقالون بخلاف عنه، انظر: النشر، لابن الجزري (٢/ ٢٥٣).

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وقالون وشعبة، انظر المستنير، لابن سوار (٢/ ٦٧).

(٥) وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب بخلاف عنه، انظر: النشر، لابن الجزري (١/ ٢٩٨).

(٦) انظر: جامع البيان، للداني (١/ ٤٤٦)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٢٩٩).

القاعِدَةُ الثالِثةُ

كُلُّ قِراءَةٍ مَرجِعُها اختلافُ اللَّهَجاتِ؛ فمَهْما عَسُرَ أَداؤُها عندَ قومٍ؛ فلَيسَ لِذلِك أَثَرٌ علىٰ فَصاحَتِها(١).

لأنَّ أَعْسَرَ ما يكونُ علىٰ قَومٍ -وهم عربٌ فصحاءُ- أَخَفُّ ما يكونُ علىٰ غيرِهم، وهم مثلُهم فصاحةً وبلاغةً، واختِلافُ الألْسِنَةِ مِن آياتِ اللهِ في خَلْقِ الإنسانِ.

فترقيقُ الراءِ، وتغليظُ اللامِ عند ورشٍ في نحوِ: ﴿غَيۡرِ﴾(٢) [البقرة:٥٩]، ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٣) [البقرة:٣] أسهلُ عندَ قومٍ من التفخيمِ والترقيقِ فيهما، وقُلْ مثلَ هذا في الإمالةِ والتسهيلِ والإدغامِ والإظهارِ وسائرِ أبوابِ الأصولِ(٤).

❁ ❁ ❁

(١) هذه القاعدةُ مبنيَّةٌ علىٰ القاعدةِ المشهورةِ: كلُّ قراءةٍ وافقت العربيةَ ولو بوَجْهٍ، ووافقتْ أحدَ المصاحف العثمانيةِ ولو احتمالاً، وصحَّ سندُها، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ ردُّها ولا يحِلُّ إنكارُها. انظر: النشر، لابن الجزري (١/ ٩).

(٢) انظر: التيسير، للداني (ص ١٩٢).

(٣) انظر: النشر، لابن الجزري (٢/ ٩٣).

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص ٣٢)، والإيضاح، للأندرابي (١٣/ ب).

القاعِدَةُ الرابِعةُ

استِعْمالُ غَيْرِ المشْهُورِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ مِنْ أَسْبابِ إِخْراجِهِ عَنْ حَدِّ الفَصَاحَةِ، إلا ما كَانَ مِنْ كَلامِ اللهِ(١).

حيث يشترط البلاغيون في فصاحة التركيب أن يَسلَمَ مِن ضعفِ التأليفِ، أي إنهم اشترطوا تَرْكَ غَيرِ المشهُورِ مِن كلامِ العَربِ، وأن يَسلَمَ مِن التعقيدِ اللفظيِّ كسلامَتِه -مثلًا- من الفصلِ بين المتجاوِرَينِ(٢).

ومن شواهِدِ استعمالِ غيرِ المشهورِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر:٧]، أي: تَخْشَعْنَ أَبْصارُهُم، حيث أُسنِدَ الفِعلُ إلىٰ ضَمِيرِ الفاعِلِ، والأشهرُ: تجريدُ الفعلِ منه، وعليه القراءةُ الثانيةُ: ﴿خَٰشِعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾(٣)، أي: يَخشَعُ أَبصارُهم(٤).

---

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٨).

(٢) وكان شرطُهم هذا سببَ طعنِ بعضهم في القراءة المتواترة: (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم).

(٣) وهي قراءة البصريين وحمزة والكسائي وخلف، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٧٥)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٨٠).

(٤) قال ابن مالك في الألفية:

وجـــرِّدِ الـفـعـلَ إذا مـا أُسـنِـدا ... لاثـنـيـن أو جـمـعٍ كـفـاز الـشُّـهَـدا

ثم أشار إلىٰ قِلة استعمال اللغةِ الثانية -أي: عند النحويين- بقوله:

وقـد يُـقـال: سَـعِـدا وسَـعِـدُوا ... والـفـعـلُ لـلـظـاهـرِ بـعـدُ مُـسـنَـدُ

وانظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (١٠/ ١٢٦)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٧٩).

ومن شواهِدِ هذه القاعِدةِ أيضًا مما يتعلَّقُ بفصاحةِ المفردِ:

﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان:٤]، قُرِئتْ بتنوينِ كَلِمَةِ ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾، وصِيَغُ منتهَىٰ الجموعِ مما لا يُنَوَّنُ، وعليه القراءةُ الثانيةُ(١).

ومن شواهِد ما يراه بعض البلاغيين تعقيدًا لفظيًّا: قراءةُ ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧]، قُرِئت بالفصلِ بينَ المتضايفَين(٢)، والمشهورُ الوصلُ بينَهما، وعليه القراءةُ الثانيةُ(٣)، وما أجملَ القراءَتَينِ، وما أَطْيَبَهُما(٤).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الخامِسةُ

طُولُ الفَصْلِ بين التَّوابِعِ؛ لا يَنْقُصُ مِن فَصاحَةِ التَّرْكِيبِ؛ أَحْيانًا.

إذ إنَّ البلاغيِّين يَعُدُّونَه نَقْصًا(٥).

وشاهِدُ هذِه القاعِدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف:٨٨](٦).

---

(١) وهي قراءة المدنيَّين والكسائي وهشام ويعقوب، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٩٢٥)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٦٩٩).

(٢) وهي قراءة ابن عامر، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٤٧٦)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ١٤١).

(٣) انظر: التيسير، للداني (ص ٢٨٣)، والبحر المحيط، لأبي حيان (٤/ ٦٥٧).

(٤) والخُلاصَةُ: أنَّ الفَصاحةَ والشُّهرةَ بينَهما عمومٌ، وخُصوصٌ مُطلقٌ، فكُلُّ مَشهورٍ فَصيحٌ، وليسَ كلُّ فَصيحٍ مَشهورًا.

(٥) انظر: بحثي. «استنباطُ القواعِدِ النَّحْوِيةِ مِن القِراءاتِ القُرآنيةِ». القاعدةَ الثلاثين.

(٦) التوابع المذكورة في القاعدة: العطف، والتوكيد، والنعت، والبدل.

قُرِئَ: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾، بالنصبِ(١) عَطْفًا علىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ [الزخرف:٨٠]، والتقديرُ: أم يَحسِبون أَنَّا لا نَسمَعُ سِرَّهم ونجواهم، وأَنَّا لا نَسمَعُ قِيلَه: يا ربِّ(٢).

وقلنا: (أحيانًا)؛ لنقصُرَ الأمْرَ علىٰ المعطوفِ المنصوب(٣).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السادِسةُ

في بابِ نائِبِ الفاعِلِ؛ يَنُوبُ مَنابَ الفاعِلِ؛ غَيرُ المفعُولِ بِه، مَعَ وُجودِه أَحْيانًا، ولَيْسَ هذا مما يُخِلُّ بِفَصاحَةِ التَّرْكِيبِ.

نحوُ: ضُرِبَ ضرْبٌ شديدٌ زيدًا.

والغالب: ضُرِبَ زيدٌ ضَرْبًا شديدًا(٤).

وشاهِدُ هذِه القاعِدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التالية: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية:١٤].

قُرِئَ: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا﴾، بالبناءِ للمفعولِ(٥).

---

(١) وهي قراءة العشرة عدا عاصمًا وحمزة، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٨٥٨)، والتيسير، للداني (ص ٤٥٥).

(٢) انظر: إعراب القرآن، للنحاس (٤/ ٨١)، وشرح الهداية، للمهدوي (٢/ ٥١٠).

(٣) انظر: بحثي «استنباطُ القواعِدِ النَّحْوِيةِ مِن القِراءاتِ القُرآنيةِ»، القاعِدَةَ الحادِيةَ والثلاثين.

(٤) انظر: متممة الآجرومية، باب المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه (ص ٤٠)

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٦٥٦)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٧٢).

فناب المصدرُ منابَ الفاعل، بدلًا مِن المفعول به، والتقدير: ليُجزَىٰ الجَزاءُ قَومًا...(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السابِعةُ

إذا كانَ الكلامُ البليغُ هو مُطابقةَ الكلامِ لمقتضَىٰ الحالِ؛ فأَبلَغُه ما تَنوَّعَتْ أَساليبُه في المقامِ الواحدِ(٢).

وشواهِدُ هذه القاعِدَةِ جميعُ القراءاتِ القرآنيَّةِ الفرشيَّةِ(٣).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثامِنةُ

أَوجُهُ الإِعْجازِ في القُرآنِ الكَرِيمِ مُتَعدِّدَةٌ، مِنْها إِعْجازُ قِراءَاتِه(٤).

ووجُه إعجازِها: تعدُّدُ المعاني في الكَلِمةِ الواحِدَةِ بتعدُّدِ قِراءاتِها في الجُملةِ الواحِدَةِ، في السياق الواحد، دونَ أدنَىٰ اضطرابٍ أو تَفاوُتٍ في بَلاغَتِها.

---

(١) انظر: الكشاف، للزمخشري (٤/ ٢٨٩)، والدر المصون، للسمين الحلبي (٩/ ٦٤٥).

(٢) هذه القاعِدةُ استُنبِطَتْ مِن تَعْرِيفِ عِلْمِ البَيانِ؛ إذْ هُو إيرادُ المعْنَىٰ الواحِدِ بِطُرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدَّلالِ، وهو أَخَصُّ مِن علمِ المعاني، فمَتَىٰ استطعتُ أنْ أنوِّعَ الأَساليبَ في المقامِ أو السياقِ الواحدِ كان ذلك أرقىٰ دَرجةً. وانظر: بُغيةَ الإيضاحِ لتلخيص المفتاح، لعبد المتعال الصعيدي (٣/ ٢).

(٣) ولو لم تتعدد معانيها، نحو: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران:٣٩]، قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿فَنَادَىٰهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾، و﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾ [غافر:٢٦]، قرأه نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ﴿وَأَن يَظْهَرَ﴾، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٧٧١)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٤) انظر: ملامِح مِن الإعجازِ البياني في ضوءِ القراءاتِ القرآنيةِ للدكتور أحمد محمد الخراط، موقع الألوكة.

وشواهِدُ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ؛ جميعُ القراءاتِ الفرشيةِ المتعدِّدَةِ المعاني.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ التاسِعةُ

أَبْلغُ الكَلامِ أَوجَزُه في تَمامٍ(١).

وكلُّ قراءةٍ انطوَتْ علىٰ معنيَينِ؛ فهِي مِن شواهد هذه القاعدةِ.

مثال: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة:١٠](٢)، فيها معنىٰ ﴿يَكْذِبُونَ﴾، الثلاثيِّ المجرَّدِ، وزيادةٌ.

﴿مُدَّخَلًا﴾ [التوبة:٥٧]، فيها معنىٰ ﴿مَدْخَلًا﴾(٣)، الظَّرْفِ المخفَّفِ، وزيادةٌ.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة:٢١٠]، فيها ما ليسَ في ﴿تَرْجِعُ ٱلْأُمُورُ﴾(٤)، ففي الأُولىٰ: وإلىٰ اللهِ تَرجِعُ الملائكةُ الأمورَ، وفي الثانيةِ ما ليس في الأُولىٰ، ففيها إسنادُ الفعلِ إلىٰ ما ليس هو له؛ لعلاقةِ المفعوليَّةِ(٥).

❁ ❁ ❁

(١) انظر: البيان والتبيين، للجاحظ (١/ ٨٦)، وكتاب الصناعتين، للعسكري (ص ١٧٣).

(٢) هي قراءة العشرة إلا الكوفيين، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٢٥)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ١٧).

(٣) وهي قراءة يعقوب، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٠٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٧٩).

(٤) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، انظر: التيسير (ص ٢٣٨)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ٥٥).

(٥) انظر: شرح الهداية، للمهدوي (١/ ١٩٦)، والموضح، لابن أبي مريم (١/ ٣٢٣).

الفصلُ الثاني

قواعدُ علمِ المعاني المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ

القاعِدَةُ الأُولى

إذا كانَت البَلاغةُ هِي مُطابَقةَ الكَلامِ لمقتَضَىٰ المقامِ؛ فكَذَلِكَ تَرْكُ ما يَقتَضِيهِ المقامُ بَلاغَة أَحْيانًا، ويُسَمَّىٰ: الخُرُوجَ عن مُقتَضَىٰ الظاهِرِ(١).

ومن صور الخروج عن مقتضىٰ الظاهر: الالتفات، وهو أنواع، منها:

الالتفاتُ مِن الخطابِ إلىٰ الغيبة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤].

قُرِئَ: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، بالغيبةِ(٢)؛ التفاتًا، وهذا خروجٌ عما يقتضِيه السِّياقُ، وهو ضربٌ مِن البَلاغَةِ رَفيعٌ، وهو في كتاب الله تعالىٰ كثير.

ومن الخروجِ عن مقتضىٰ الظاهرِ: تنزيلُ العالِمِ بالحُكمِ منزِلةَ خالي الذهنِ، كما في قولِه تعالىٰ مخاطبًا نوحًا: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود:٤٦]، قُرِئتْ بالنهيِ دونَ توكيدٍ؛ تنزيلًا لنوحٍ مَنزِلةَ خالي الذِّهْنِ عن حُكمِ سُؤال اللهِ النجاةَ للكافرين، والسياقُ يقتضي أن لا يُنَبَّهَ نبيُّ اللهِ إلىٰ مِثْلِ هذا؛ لأنَّ الحُكْمَ مَعلومٌ لَدَيه، فالتَّنبيهُ خروجٌ عن الظاهرِ.

---

(١) انظر: الإيضاح، للقزويني (١/ ٧٢)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٨).

(٢) وهي قراءة ابن كثير، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (١/ ٥٢٤)، والمبهج، لسبط الخياط (١/ ٣٤٣).

ومِن الخروجِ عن مقتضَىٰ الظاهِرِ: تَنزيلُ العالِمِ بالحكمِ منزِلةَ المتَرَدِّدِ في قبولِه، كما في قولِه تعالىٰ مخاطِبًا نُوحًا: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، قُرِئَتْ بالنونِ الثقيلةِ(١)؛ تَوكِيدًا للنهيِ عن السؤال، والسياقُ يقتضِي أنْ لا يؤكَّدَ الحكمُ؛ لأنه موجَّه إلىٰ نبيٍّ، والنبيُّ يَكفِيْه أدنىٰ النهيِ للاستجابةِ، لكنه نُزِّل منزِلةَ المتردِّدِ؛ فجيءَ بالتوكيدِ، وهذا من الخروجِ عن مُقتضَىٰ السياقِ أو الظاهِرِ.

وصُوَرُ الخروجِ عن مقتضَىٰ الظاهِرِ كثيرةٌ جِدًّا، اكتفيت ببعضِ ما تحتمِلُه القِراءتانِ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثانيةُ

المركَّبُ: تارةً يكونُ جملةً رَئِيسَةً، وتارةً يكونُ جملةً غيرَ رَئِيسَةٍ(٢).

فالرئيسةُ: هي المستقِلَّةُ التي لم تكن قَيْدًا في غيرِها، وغيرُ الرئيسةِ: هي التي قُيِّدَتْ في إعرابِها بغيرِها، ولم تكُنْ مستقِلَّةً.

مثالُ الجملةِ الرئيسةِ: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران:١٣٣](٣)، ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ [النحل:١٢](٤)، جملتان ابتدائيتان، ليستا قيدًا في غيرِهما.

---

(١) وهي قراءة المدنيَّين وابن كثير وابن عامر، غير أن ابن كثير وهشامًا في وجهٍ فَتَحا النونَ، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٢٠٣)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٢٠).

(٢) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/ ١١٤)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٠)، المركب: ما تركب من كلمتين فأكثر ولو لم يفد.

(٣) هي قراءة المدنيَّين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٤)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٤٢).

(٤) هي قراءة ابن عامر، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ١٥٠)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٤٨٦)،

ومثالُ غيرِ الرئيسةِ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾، ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾، جُملتانِ مَعطُوفتانِ علىٰ ما قبلهما، والتَّوابعُ؛ كُلُّها مُقيَّدةٌ بما قَبلَها.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثالثةُ

المرَكَّبُ: إما خَبرٌ، وإما إنْشاءٌ(١).

أي إنَّ الكلامَ المفيدَ في لغةِ العربِ لا يَعدُوْ هذين، إما أن تُخْبِرَ بخبرٍ واقعٍ وقتَ الإخبارِ به، وإما أَن تُنشِئَ كلامًا لم يكن واقعًا وقتَ التكلُّمِ به(٢).

ومِنْ شواهِدِ هذِه القاعِدَةِ في كِتابِ اللهِ تعالىٰ؛ الآياتُ التَّالِياتُ:

﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣]، بالإخبارِ(٣)، وقُرِئَتْ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾، بالنهي، وهو مِن صِيَغِ الإنشاءِ.

﴿قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة:٢٥٩]، بالإخبارِ، وقُرِئَتْ: ﴿قَالَ ٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، بالأمرِ(٤)، وهو مِن صِيَغِ الإنشاءِ.

---

(١) انظر: عقود الجمان، للسيوطي (ص ٣٢)، عند قول الناظم: «محتمِلٌ للصِّدْقِ والكِذْب الخبرُ*...»، جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٣).

(٢) كقولك: قُمْ، والقيام لم يكن واقعًا في الخارج وقت الأمر به، وانظر: بغية الإيضاح، لعبد المتعال الصعيدي (٢/ ٢٤٩).

(٣) وهي قراءة ابن كثير والبصريين، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٣٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٧).

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٥٥٦)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٣٨٤).

مثالٌ آخرُ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠]، بالإخبارِ(١)، وقُرِئَتْ: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾، بالاستفهامِ، وهو مِن صِيَغِ الإنشاءِ.

مثالٌ آخرُ: ﴿فَقَالُواْ رَبُّنَا بَعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ:١٩]، برفع ﴿رَبُّنَا﴾ علىٰ الإخبارِ(٢)، وقُرِئَتْ: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَعِدَ﴾، بنصب ﴿رَبَّنَا﴾ علىٰ النداءِ، والنداءُ مِن صِيَغِ الإنشاءِ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الرابعةُ

المرَكَّبُ -خبرًا كان أو إنشاءً- إما جُملةٌ فِعليَّةٌ، وإما جُملةٌ اسميَّةٌ(٣).

فهذه أربعٌ؛ مقتضىٰ القسمةِ العقليةِ، فهل لها شواهدُ من القراءاتِ؟ نعم، وإليك البَيان.

جملةٌ فِعْليةٌ خَبَريةٌ: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء:١١١].

جُملةٌ فِعليَّةٌ إنشائيَّةٌ: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣].

جُملةٌ اسميَّةٌ خَبَريةٌ: ﴿وَأَتْبَعُكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾(٤).

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (١/ ٢٣٠)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٣٧٢).

(٢) وهي قراءة يعقوب، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٣٨٢).

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٦٦ و٦٩).

(٤) وهي قراءة يعقوب، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٣٣٤)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٣٥).

جُملةٌ اسميَّةٌ إنشائيَّةٌ: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس:٨١][(١)]، والتقدير: آلسحرُ هو ما جئتُم به[(٢)]؟

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الخامسةُ

المركَّبُ -خَبَرًا كان أو إنشاءً- يُلقَىٰ لِواحِدٍ مِن ثَلاثَة أَغراضٍ: إما لِلإفادةِ، وإما لِلَازمِها، وإما لِسِواهما[(٣)].

فهذه ستةُ أحوالٍ للمركَّبِ، ودونَك الأمثلة:

خبرٌ للإفادةِ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء:١٠٢]. قُرِئَتْ بتاءِ المتكلم[(٤)]، فموسىٰ عليه السلام -علىٰ هذه القراءة- يُخبِرُ فرعونَ أنه ليس مسحُورًا، وغرضُه إفادةُ فرعونَ باعتقادِه.

خبرٌ لِلَازمِ الإفادةِ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾، قُرِئَتْ بالإخبارِ[(٥)]؛ لإفادةِ يوسفَ بعلمِهم بأنه يوسفُ.

---

(١) هي قراءة أبي عمر وأبي جعفر، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٥٣٢)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥١٧).

(٢) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٦/ ٢٤٩)، وفتح القدير، للشوكاني (٢/ ٥٢٩).

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٦). والغَرَضُ الثالثُ -وهو ما سوىٰ الإفادةِ ولازِمِها- هو التَّعبيرُ عن شُعورٍ لَدىٰ المتكلِّمِ، مِن غَضَبٍ، أو تَوبيخٍ، أو تَقْريعٍ، أو إعجابٍ، أو استرحامٍ، أو فَرَحٍ، أو حُزْنٍ، أو تحسُّرٍ، أو شَماتةٍ.

(٤) وهي قراءة الكسائي، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٤٥)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٦٠٠).

(٥) تقدم تخريج هذه القراءة.

خبرٌ لما سِواهما: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

قُرِئَتْ بتاءِ المخاطَبِ، وغرضُ مُوسىٰ عليه السلام علىٰ هذه القِراءة تَوبيخُ فرعونَ، لا الإفادةُ، ولا لازِمُها.

إنشاءٌ لِلإفادةِ: ﴿لَا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه:٥٨]، قُرِئَتْ بالجزْمِ(١)، والغَرضُ: الإفادةُ بضَرورةِ الالتزامِ التامِّ بالموعِدِ.

إنشاءٌ لِلازمِ الإفادةِ: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف:٨٩]، والاستفهامُ هنا ليس علىٰ حقيقتِه؛ ولكنْ لقصدِ إعلامِهم بأنه عَرَفَهم(٢).

إنشاءٌ لما سِواهما: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [المؤمنون:٨٢](٣)، قُرِئَتْ بالاستفهامِ، وليسَ المرادُ الجوابَ علىٰ السؤالِ، ولكنِ التعجبُ، أو الإنكارُ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السادسةُ

الأَصْلُ في المركَّبِ خُلُوُّه مِن المؤكِّداتِ، فلا يُؤتَىٰ بها إلا إذا اقتَضَىٰ المقامُ(٤).

ولهذه القاعدةِ شواهِدُ في كتابِ اللهِ تعالىٰ، منها:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة:١٠٢]، قُرِئَتا

(١) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٦٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٢٠).

(٢) لم يحضرني حتىٰ ساعةِ كتابةِ البحثِ آيةٌ قُرِئت بوجهين، أحدُهما: إنشاءٌ لِلازمِ فائدة؛ فاحتجت إلىٰ هذه الآية المباركة.

(٣) وغيرها.

(٤) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٧).

بالتخفيفِ علىٰ الأصلِ(١)؛ فتكونُ كلمةُ ﴿لَٰكِنْ﴾ حرفَ عطفٍ، يُفيد الاستدراكَ، وقُرِئَتا بالتثقيلِ؛ فتكونُ كلمةُ ﴿لَٰكِنَّ﴾ حرفَ نصبٍ، وتوكيدٍ، واستدراكٍ.

وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾ [هود:٤٦](٢)، قُرِئتْ بالتخفيفِ علىٰ الأَصْلِ، وقُرِئَتْ بالتثقيلِ توكيدًا.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور:٩]، قُرِئَ بتَخفِيفِ النونِ تَفسِيريَّةً(٣)، وقُرِئَ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ بتَثقِيلِ النُّونِ التوكيديَّةِ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السابعةُ

الأَصْلُ في الجُمْلةِ الإطلاقُ، فإذا قُيِّدَتْ فَلِغَرَضٍ.

والقيودُ أنواعٌ، منها القيدُ بالبدَليَّةِ، ومسوِّغُ القيدِ بالبدلِ في الآية زيادةُ التقريرِ والإيضاحِ(٤).

وشاهد هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ﴾ [إبراهيم:١-٢].

---

(١) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٣٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢١٩).

(٢) تقدم توثيق هذه القراءة، ص ١٥.

(٣) لأنها دخلت علىٰ فعل، أو مخففةً مِن الثقيلة، ويُقدَّر ضميرُ الشأنِ اسمًا لها، وهي قراءة نافع ويعقوب، إلا أن نافعًا يقرأ: ﴿غَضِبَ﴾، ويعقوب يخفف الثقيلةَ؛ فيقرأ: ﴿غَضَبُ﴾، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٦٦٨)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٨٧).

(٤) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٤٨).

قُرِئتْ بالخفضِ في لفظِ اسمِ اللهِ الأعظمِ ﴿ٱللَّهِ﴾، بدلًا من ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثامنةُ

الأصلُ في المخاطَبِ خُلُوُّ ذِهْنِه مِن الخَبَرِ الملقَىٰ إليهِ، فإذا كانَ كذلِك؛ لم يُؤَكَّدِ الخِطابُ بأيِّ نَوعٍ مِن أَنواعِ المؤَكِّداتِ؛ لِعَدَمِ الحاجَةِ إِلَيه(٢).

وشواهِدُ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ كثيرةٌ، منها ما سيُذكَرُ في القاعِدَةِ التاليةِ:

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ التاسعةُ

مؤكِّداتُ الكلامِ كَثِيرةٌ، منها: إنَّ، ولكنَّ، ولامُ الابتداءِ، والقَسَمُ، والحُروفُ الزَّائدةُ، واسمِيَّةُ الجُمْلَةِ(٣)، والخبرُ المرادُ به الإنشاءُ(٤)، وضَمِيرُ الفَصْلِ(٥).

وشواهدُ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ:

﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ [النور:٩]، قُرِئَتْ في وجهٍ: بتثقيلِ النونِ للتوكيدِ.

﴿لَتَزُولُ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾[إبراهيم:٤٦]، قُرِئَتْ في وَجهٍ بفتحِ لامِ الابتداءِ المفيدةِ للتوكيدِ(٦).

---

(١) انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٢٣١)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٥٢٧).

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٧).

(٣) لا يحضرني مثال عليها.

(٤) هذا المؤكِّد أضفته من عندي.

(٥) انظر: حلية اللبب المصون، للدمنهوري (ص ٤٢).

(٦) وهي قراءة الكسائي، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٦٩٩)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٣٥).

﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:١] ، قُرِئت في وَجهٍ بلامِ القسمِ(١).

﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩] (٢)، قُرِئت ﴿غَيۡرُهُۥ﴾ بالرفعِ في وَجهٍ؛ إشارةً إلىٰ زِيادةِ حَرْفِ ﴿مِنۡ﴾ المفيدِ توكيدَ نَفْيِ الجِنسِ.

﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الصافات:١٢٦] ، قُرِئَتْ في وجهٍ برفعِ لفظِ الجلالةِ، ولفظِ ﴿رَبُّكُمۡ﴾، ولفظ ﴿رَبُّ﴾(٣).

﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾، قُرِئَتْ ﴿لَا تُضَآرُّ﴾ بالرفعِ في وَجهٍ(٤)؛ علىٰ الإخبارِ، والمرادُ الإنشاءُ، وهذا نوعٌ من المؤكدات(٥).

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [الحديد:٢٤] ، قُرِئَتْ في وَجهٍ بزيادةِ ضميرِ الفصلِ المفيدِ للتوكيدِ.

❁ ❁ ❁

(١) وهي قراءة ابن كثير بخلف عن البزي، انظر: التيسير، للداني (ص ٥٠٢)، والكشف، لمكي بن أبي طالب (٢/ ٣٤٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٨٢).

(٢) وغيرها.

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن كثير والبصريين وابن عامر وشعبة، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٤٠٠)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٧٥٤).

(٤) تقدم تخريج هذه القراءة، ص ١٨.

(٥) لأن الخبرَ لا يكونُ إلا عن واقعٍ، فكأنَّ عدمَ المضارَّةِ أمرٌ واقعٌ مسلَّمٌ به، بخلافِ النهيِ عن إيقاعِ المضارَّةِ، فقد يمتثِلُ المخاطبُ النهيَ، وقد لا يمتثِلُه.

القاعِدَةُ العاشرةُ

الأَصْلُ في الكَلامِ حَمْلُه عَلىٰ ما وُضِعَ له، إلا لِقَرِينةٍ وعَلاقةٍ تَصرِفانِه عنه(١).

أي: حَمْلُه علىٰ ظاهِرِه، دُونَ تأويلٍ.

وشاهِدُ هذه القاعِدةِ:

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران:١٨١]، قُرِئَتْ بنونِ العظمة، أي: إن اللهَ هو الذي سيَكتُبُ بيدِه ما قالوا.

هذا هو الظاهرُ، وجازَ لنا تأويلُه، أي حملُه علىٰ غيرِ ظاهِرِه، بأن يكونَ الكَتَبةُ هم الملائكةَ؛ **لقَرِينتَين:**

الأولىٰ: القراءةُ الثانيةُ: ﴿سَيُكْتَبُ مَا قَالُوا﴾ بالبناءِ للمفعولِ(٢).

الثانيةُ: قولُه ﷻ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الإنفطار:١٠-١١].

والعَلاقةُ بين الظاهرِ والمؤوَّل: السببيةُ، أي: إنَّه لما كانَ اللهُ ﷻ هو الآمِرَ للملائكةِ بالكتابةِ؛ صحَّ إسنادُ فعلِ الكتابةِ إليه(٣).

ومن شواهِدِ هذه القاعِدةِ أيضًا:

﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ [الصافات:١٢]، قُرِئَتْ بإسنادِ الفعلِ إلىٰ ضميرِ المتكلِّمِ العائدِ إلىٰ الله ﷻ(٤).

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٦٥)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥١).

(٢) وهي قراءة حمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٤٥).

(٣) علىٰ أن هذا التأويلَ لا ينفي صفةَ الكتابةِ عن اللهِ تعالىٰ، فقد ثَبَتَتْ صِفةُ الكتابةِ للهِ تعالىٰ بأدلةٍ أُخرَىٰ، ومن ذلك أنه سبحانه كَتَب التوراةَ بيدِه. رواه مسلم برقم (٢٦٥٢).

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٣٩٨)، وغاية الاختصار،

والأصلُ حملُ الكلامِ علىٰ ظاهرِه، إلا لقرينةٍ وعَلاقةٍ تَصرِفانِه عن ظاهرِه، ولا قرينةَ ولا عَلاقةَ تُزَحْزِحانِ هذا الكلامَ المباركَ عن ظاهرِه، وعليه فإسنادُ الفعلِ إلىٰ الله إسنادٌ حقيقيٌّ(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الحاديةَ عشرةَ

الألْفاظُ الوَارِدةُ في كِتابِ اللهِ تَعالىٰ؛ تُستَعملُ في مَعانِيها الشَّرْعيَّةِ حقيقةً، وفي مَعانِيها اللُّغَوِيةِ مَجازًا(٢).

فمثلًا: الصلاةُ، والزكاةُ، والصيامُ، والحجُّ، والإيمانُ، والإسلامُ؛ كلها ألفاظٌ لها معانٍ لغويةٌ، أي معانٍ تعرِفُها العربُ مِن لُغتِها، ومعانٍ شَرْعِيةٌ، أي معانٍ جديدةٌ مبنيَّةٌ علىٰ المعنىٰ اللُّغَويِّ وتَزيدُ عليه.

فالإيمانُ -مثلًا- معناه اللغويُّ: التَّصديقُ، بينَما في الشَّرْعِ: قَولٌ، وعَمَلٌ، واعتِقادٌ.

فإذا وَردَ ذِكْرُ الإيمان في القرآنِ الكريمِ؛ فمعناه حقيقةً: القولُ، والعملُ، والاعتقادُ. ومعناه المجازيُّ: التصديقُ. ولا يُحملُ علىٰ المعنىٰ المجازيِّ إلا لِقَرِينةٍ وعَلاقةٍ(٣).

لأبي العلاء (٢/ ٦٣٤).

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (١٩/ ٥١٤)، ومعالم التنزيل، للبغوي (٧/ ٣٦).

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (١٩٩)، والمراد بقولي «مجازًا»: مجازٌ شرعيٌّ، أي: عند الفقهاء، فالصلاة المعروفة حقيقة شرعية، وبمعنىٰ الدعاء مجاز عندهم، ولكن لا تحمل عليه إلا لقرينة وعلاقة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

(٣) انظر: التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول، للإسنوي (ص ٢٠١).

والشاهدُ علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ:

﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ [التوبة:١٢]، قُرِئَتْ: ﴿لَآ إِيمَٰنَ لَهُمۡ﴾(١)، بنفيِ جنسِ الإيمانِ المستفادِ مِن دخولِ «لا» التي لنفْيِ الجنس علىٰ المفردِ(٢)، ولما كانَ هؤلاءِ الكَفَرةُ مُصدِّقين بالله، ويَستغفِرُونه، ويُقِرُّون ببعضِ رُبُوبيَّته، ويُعظِّمُون حَرَمَه وشعائرَه، وهذا نوعٌ مِن الإيمانِ؛ عُلِمَ أنَّ المنفِيَّ هو الإيمانُ بِمعناهُ الحقيقيِّ الشَّرْعيِّ، لا المجازيِّ اللُّغَويِّ(٣)، وعُلِمَ صِحةُ القاعدةِ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثانيةَ عشرةَ

الكَلامُ إِمَّا حَقِيقةٌ، وإِمَّا مَجازٌ، وكُلٌّ مِنهما إِما خَبَرٌ، وإِما إِنْشاءٌ.

أما الحقِيقيُّ؛ فهُو: ما أُرِيدَ ظاهِرُهُ، ويأتي خبرًا، ويأتي إنشاءً.

وأما المجازِيُّ: ما أُرِيدَ غيرُ ظاهِرِه، ويأتي خبرًا، ويأتي إنشاءً أيضًا.

فهذه أربعةٌ بمقتضىٰ القسمة العقلية، وإليك الشواهد مِن كتاب الله تعالىٰ:

الأول: المركَّبُ الخبريُّ الحقيقيُّ: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ﴾ [القلم:١٤]، أي: فَعَلَ كلَّ ذلك؛ لأنه كانَ مُتَمَوِّلًا كثيرَ الأولادِ.

وكذلك: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، علىٰ قِراءةِ فتحِ

(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٠٢)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٧٨).

(٢) كما سيأتي في القاعدة الثالثة والثلاثين.

(٣) وبهذا يظهر بطلان تعريف الإيمان بمجرَّدِ التصديق.

الخاءِ[1] فِعْلاً ماضِيًا.

الثاني: المركَّبُ الخبريُّ المجازِيُّ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة:٢٨٢]، علىٰ قراءة رفعِ الفِعلِ علىٰ الإخبارِ[2]، وهو مَجازٌ، والحقيقةُ النهيُ.

الثالث: المركَّبُ الإنشائيُّ الحقيقيُّ: ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [غافر:٤٦]، علىٰ قراءة النداءِ[3]، وهو إنشاءٌ حقيقيٌّ، أي: نداءٌ علىٰ حقيقتِهِ.

الرابع: المركَّبُ الإنشائيُّ المجازيُّ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، علىٰ قراءةِ كسرِ الخاءِ، فعلَ أمرٍ، وليس المرادُ حقيقته المفيدة للوجوب، والقرينةُ الصارِفةُ: شرعيةٌ[4]، والعَلاقةُ: الآمِريةُ[5].

❁ ❁ ❁

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (١/ ٥٣١)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٣٥٥).

(٢) و(لا) نافية، وسكون لام الفعل عارض، والفعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال الحرف بعلامة المناسبة، وهي: «الوصل بنية الوقف»، ولم أقف علىٰ توجيهٍ لهذه القراءة، ولكن دَلَّ عليها ثبات الألف، ولو كان الفعل مجزومًا لقيل: لا يُضَرْ، وهذه القراءة لأبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٤/ ١٢٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٧).

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٤١٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٤) أي: إن السنة دلت علىٰ استحباب الصلاة خلفه لطواف القدوم، فالصارفُ شرعيٌّ.

(٥) أي: إنه لما كانت الصلاة خلف المقام مطلوبة شرعًا -ولو استحبابًا- ساغ استعمال فعل الأمر لها.

القاعِدَةُ الثالثةَ عشرةَ

المجازُ قد يَكُونُ عَقْليًّا، وقد يَكُونُ لُغَويًّا، وقد يَكُونُ تَرْكِيبِيًّا(١).

ويأتي بيانُه -علىٰ الترتيبِ- فيما يلي من القواعدِ(٢).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الرابعةَ عشرةَ

المجازُ العَقْليُّ قائِمٌ علىٰ نِسْبةِ شَيْءٍ إلىٰ شَيْءٍ، وهذه النسبة قدْ تَكونُ نِسْبةً إِسْناديَّةً، وقدْ تَكونُ نِسْبةً إِضافيَّةً، وقدْ تكونُ نِسْبةً إِيقاعِيَّةً، وقدْ تَكونُ نِسْبةً وَصْفيَّةً(٣).

وإليك البيان:

النِّسبةُ الإسناديَّةُ: إسنادُ الفِعلِ أو شِبْهِ الفعلِ إلىٰ غيرِ ما هو له، ويأتي بيانُه في القاعدةِ التاليةِ.

النِّسبةُ الإضافِيَّةُ: إضافةُ المصدَرِ إلىٰ معمولِه(٤)، نحو: ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ [النحل:٧]، علىٰ قراءةِ الفَتْحِ(٥)، أيْ: إلا بما تَشُقُّه الأنفُسُ، والأصلُ: إلا بشَقِّ السَّفَرِ للأنفُسِ(٦).

---

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥١).

(٢) وهي القواعدُ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة.

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥٥).

(٤) انظر: حلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ٤٥)، ومعمولُه هنا: فاعلُه.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٢٤٤)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٣٩).

(٦) انظر: الكشاف، للزمخشري (٢/ ٥٩٤)، والبحر المحيط، لأبي حيان (٦/ ٥٠٨).

وكذلك: ﴿بِزِينَةِ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات:٦]، علىٰ قراءة الإضافة(١)، أي: بما تُزَيِّنُه الكواكِبُ، والأصْل: بزِينَتِنا للسماءِ بالكواكبِ.

النِّسبةُ الإيقاعِيَّةُ: وهِيَ إيقاعُ الفِعلِ عَلىٰ غَيرِ ما حَقُّه أنْ يُوقَعَ عَلَيهِ(٢)، نحوُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء:٢٥].

قُرِئَ: ﴿ٱلْمُحْصِنَٰتِ﴾ بالكسر(٣)، أي: الـمُحصِناتِ أَزواجَهن، وهذا مجازٌ عقليٌّ بالنسبة الإيقاعية، علىٰ اعتبار أن الحقيقةَ: الـمحصِناتِ أنفسَهن بالأزواجِ(٤).

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

قرئ: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، بالنصب، أي: واتقوا الأرحامَ، وهذا مجازٌ عقليٌّ بالنسبة الإيقاعية، والحقيقةُ: واتقوا اللهَ في الأَرْحامِ(٥).

النِّسبةُ الوَصْفِيَّةُ: وهي وَصْفُ الشَّيءِ بصِفةِ مَن أَوْجَدَه، نحو: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر:٤١]، علىٰ قراءة الرَّفْعِ والتَّنْوِينِ في كَلِمَةِ ﴿عَلِيٌّ﴾، والـمعنىٰ: هذا صِراطٌ مُستقِيمٌ، عَلِيٌّ مَنْ أَوجَدَه(٦).

---

(١) وهي قراءة العشر عدا عاصمًا وحمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٣١)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٥٦).

(٢) حلية اللبب المصون، للدمنهوري (ص ٤٥).

(٣) وهي قراءة الكسائي، انظر: الإرشاد (٢/ ٥٩٦)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٤٢٤).

(٤) وهذا التقدير أقرب؛ لأن السياق في وَصْفِ المنكوحة، ووصفُها بالعِفَّةِ أولىٰ مِنْ وَصْفِها بإعفافِ الزَّوج، وعلىٰ التقدير الآخر: المحصِناتِ أزواجَهن، لا مجازَ.

(٥) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٣٤٧).

(٦) ولا أعرف أحدًا قال به، ومثلُه: ﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، أي: مَن قالَه، وأَحكمَه، وأَنزَلَه، وانظر: الإيضاح، للقزويني (١/ ١٢٧)، والمطول لسعد الدين، التفتازاني (ص ٥٨).

القاعِدَةُ الخامسةَ عشرةَ

إذا أُسنِدَ الفِعلُ، أَوْ شِبهُهُ إِلَىٰ غَيرِ ما هُو لَه؛ فهُو إِسنادٌ مَجازِيٌّ[1]، ويُسَمَّىٰ مَجازًا عَقْلِيًّا.

ومفهوم القاعدة أنه إذا أُسنِدَ الفعلُ، أو شِبْهُه إلىٰ ما هو له؛ فهو إسنادٌ حقيقيٌّ.

وحينئذٍ يكون مُقتضَىٰ القاعدةِ ومفهومُها: أن الجملةَ الفعليةَ، وشِبْهَها أربعةُ أَقْسامٍ، **فخُذْ بيانَها:**

إسنادُ الفعلِ إلىٰ ما هو له: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] علىٰ قراءةِ النصبِ، أي الوصلُ الذي كانَ بينكم.

إسنادُ الفعلِ إلىٰ غيرِ ما هو له: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾، علىٰ قراءةِ الرفع[2]؛ لأن البَينَ مَحَلٌّ للتقطيعِ.

إسنادُ شبهِ الفِعْلِ إلىٰ ما هو له: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥]. قُرِئَتْ بإضافةِ ﴿قَلْبِ﴾ إلىٰ ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، و﴿جَبَّارٍ﴾ صِفةٌ، شِبهُ فِعلٍ[3] لـ ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، وعليه فالضميرُ المسندُ إليه، المستترُ المرفوعُ بـ ﴿جَبَّارٍ﴾؛ عائدٌ علىٰ ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، وهو إسنادٌ حقيقيٌّ.

---

(١) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ٢٥٥).

(٢) وهي قراءة العشرة عدا المدنيين وحفصًا والكسائي، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٤٦٧)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٦٠).

(٣) وهو من الصيغ المحوَّلة عن اسم الفاعل. انظر: شذا العرف، لأحمد الحملاوي (ص ١٢١).

إسنادُ شِبْهِ الفعلِ إلىٰ غيرِ ما هو له: قِراءةُ القطع عن الإضافةِ في الآية السابقةِ(١)؛ فيكونُ ﴿جَبَّارٍ﴾؛ صفةً ثانيةً لـ﴿قَلْبٍ﴾، وعليه فالضميرُ المسندُ إليه، المستترُ المرفوعُ بـ﴿جَبَّارٍ﴾، عائدٌ علىٰ ﴿قَلْبٍ﴾، وهو إسنادٌ مجازيٌّ؛ إذِ الجبَّارُ: صاحبُ القلبِ، لا القَلبُ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السادسةَ عشرةَ

المجازُ اللُّغَوِيُّ هو: استِعمالُ كَلِمةٍ في غَيرِ ما وُضِعَتْ له، ويَنقَسِمُ إلىٰ قِسْمَينِ: مجازٌ مُفرَدٌ مُرسَلٌ، ومَجازٌ مُفرَدٌ بالإستِعارَةِ(٢).

أما المجازُ المفرَدُ المرسَلُ، فهو: لَفْظٌ مُفرَدٌ، استُعمِلَ في غير معناهُ الأصليِّ؛ لملاحظةِ عَلاقةٍ مرسَلةٍ(٣)، مع قرينةٍ دالَّةٍ علىٰ عدمِ إرادةِ المعنَىٰ الأصليِّ(٤).

ومن شواهِدِ هذا النَّوعِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣]، قُرِئَتْ: ﴿حُسْنًا﴾، بضمٍ فسكونٍ، واللفظُ المجازُ في الآيةِ: (حُسْنًا)، والاستعمالُ الحقيقيُّ: وقولوا للناسِ أيَّ كلامٍ يكونُ مُؤَدَّاهُ الحُسنُ.

والقرينةُ: لغويةٌ؛ إذْ الحُسنُ مَصْدرٌ، والأصلُ في المصدرِ أن لا يُوصَفُ به، ولا

---

(١) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر بخلف عنه، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٤٣)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٢) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٦٢).

(٣) أي: مطلقةٍ غير مقيدةٍ بالمشابَهةِ.

(٤) انظر: حلية اللب المصون للدمنهوري (ص ١٤٨).

يُخبرُ به، والعَلاقةُ: اللُّزُوميَّةُ، أي: إنَّ الحُسْنَ مِنْ لوازِمِ حُبِّ الخَيرِ للنَّاسِ.

وأما المجازُ المفرَدُ بالاستِعارةِ، فهو: لفظٌ مفرد، استُعمِلَ في غيرِ معناهُ الأَصْليِّ؛ لملاحظةِ عَلاقةِ مشابَهةٍ، مع قرينةٍ دالةٍ على عدمِ إرادة المعنىٰ الأصلي(١).

ومِن شواهِدِ هذِه القاعِدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ﴾ [ص:١٥]، قُرِئَ ﴿فَوَاقٍ﴾ بفتحِ الفاء، و﴿فُوَاقٍ﴾ بضمِّها(٢).

أما الفَواقُ بالفتح؛ فبِمعنَىٰ الإفاقةِ والاستراحةِ(٣)، من الفعلِ أفاقَ، كالجَوابِ بمعنىٰ الإجابةِ مِن الفعل أَجابَ، قالَه مؤرِّجُ السَّدوسيُّ(٤)، والفرَّاءُ(٥)، ومن

---

(١) انظر: حلية اللب المصون للدمنهوري (ص ١٤٩). ومتىٰ صُرِّحَ بالمشبه به؛ فالاستعارةُ تصريحية، وضابطُ المجازِ المفردِ بالاستعارة: تشبيهٌ حُذِفَ منه أحدُ طَرفَيه (المشبهُ، أو المشبهُ به)، وأداةُ الشبَهِ، ووجهُ الشبَهِ، ولا بُدَّ مِن تناسِي التشبيهِ مِن أصله. نحو: (رأيت أسدًا يحمل سيفًا).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٤٠٣)، وغاية الاختصار (٢/ ٦٣٧).

(٣) تقول العرب: ما أقام عندي فُواقَ ناقةٍ، وبعضٌ يقول: فَوَاق ناقة، بمعنىٰ: الإفاقة. كإفاقةِ المغْشِيِّ عليه. انظر: لسان العرب، لابن منظور (فوق) (١٠/ ٣١٦).

(٤) أبو فَيد النحوي البصري، أخذ العربية عن الخليل بن أحمد، وروىٰ الحديث عن شعبة بن الحجاج وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، وله عدة تصانيف، منها كتاب الأنواء وكتاب غريب القرآن وغيرهما، توفي سنة ١٩٥ هـ، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٥/ ٣٠٤).

(٥) أبو زكريا يحيىٰ بنُ زيادِ بنُ عبدِ اللهِ الأسلميُّ المعروفُ بالفَرَّاءِ، أبرَعُ الكوفيِّين وأعلمُهم بالنحوِ، صنَّفَ معانيَ القرآنِ ومُشْكِلَ اللغةِ وغيرَهما، تُوفِّيَ سنةَ ٢٠٧ هـ، انظرْ: إنباهَ الرواةِ، للقفطي (٤/ ٧)، ووفياتِ الأعيانِ، لابن خلكان (٦/ ١٧٦).

المفسرين ابنُ زيدٍ(١) والسُّدِّيُّ(٢)(٣).

وأمَّا الفُواقُ بالضمِّ فبمعنىٰ: الزمنِ الذي بينَ حَلْبَتَي حالِبِ الناقةِ، ورَضْعَتَيْ رَضِيعِها(٤).

وعلىٰ قراءةِ الضمِّ يكونُ في الآيةِ مجازٌ مفردٌ بالاستعارةِ؛ حيثُ استُعيرَتْ كلمةُ ﴿فُوَاقٍ﴾؛ لتشبيهِ قِصَرِ الزَّمَنِ بعدَ النفخةِ بقِصَرِ زمنِ الفُواقِ، والقرينةُ الصارفةُ: حاليةٌ(٥)، والعَلاقةُ: المشابَهةُ.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ [الحج:٣٩]، قُرِئَتْ ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ بالبناءِ للمفعولِ. استُعِيرَتْ المقاتلةُ؛ لتشبيهِ شِدَّةِ الأَذىٰ بالقتلِ، كقولِك: قَتَلْتُه ضَرْبًا، والقرينةُ الصارفةُ: حاليةٌ؛ إذِ الخطابُ لمن وَقَع عليهم الأَذىٰ، والعَلاقةُ: المشابَهةُ.

❁ ❁ ❁

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري، صاحب قرآن وتفسير، له تفسير في مجلد، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، حدث عن أبيه وابن المنكدر، روىٰ عنه هشام بن عمار وقتيبة وغيرهما، توفي سنة ١٨٢ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/ ٣٤٩)، وطبقات المفسرين، للداودي (١/ ٢٧١).

(٢) هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي الكوفي، الإمام المفسر، روىٰ عن ابن عباس وأنس وغيرهما، روىٰ عنه أبو عوانة والثوري وغيرهما، توفي سنة ١٢٧ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٥/ ٢٦٥)، والوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي (٩/ ٨٥).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٩/ ٣٤٦).

(٤) انظر: المفردات، للراغب (ص ٦٤٩).

(٥) ومعنىٰ الحالِيَّةِ: أنَّ حالَ الناسِ في تلك الساعة ليس حالَ حَلْبِ ناقةٍ أو عَنْز.

القاعِدَةُ السابعةَ عشرةَ

المجَازُ التَرْكِيبِيُّ هُو: استِعمالُ جُمْلةٍ لا يُرادُ ظاهِرُها، وينقَسِمُ إلىٰ مَجازٍ مُركَّبٍ مُرسَلٍ، ومَجازٍ مُرَكَّبٍ بالإستِعارَةِ.

أمَّا المجازُ المرَكَّبُ المرْسَلُ فهُو: جملةٌ استُعمِلَتْ في غَيرِ المعنَىٰ الذِي وُضِعَتْ لَه؛ لَعَلاقَةٍ مُرسَلَةٍ، مَعَ قَرِينةٍ مانِعةٍ مِن المعنَىٰ الأَصْلِيِّ(١).

ويَكُونُ في الجملةِ الخبريةِ، ويَكونُ في الجملةِ الإنشائيةِ، **وإليكَ الأمثلةَ.**

مَجازٌ مُرَكَّبٌ مُرسَلٌ خَبَرِيٌّ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:٢٣٣]، قُرِئَتْ برَفْعِ الفعلِ المضارعِ(٢)؛ إخبارًا عن عدَمِ وجودِ المضارة، مجازًا، وحقيقتُها: النهيُ عنِ المضارَّةِ، أو نقول: جملةٌ خبريةٌ مؤوَّلةٌ بالإنشائية، أو خَبرٌ أُرِيدَ به النَّهْيُ.

مثالٌ آخَرُ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾، قُرِئَتْ: ﴿يُقَتَلُونَ﴾، بفَتحِ التاءِ، بالبناءِ للمَفعُولِ، وهي جملةٌ خَبَريةٌ تفيدُ الحالَ، والاستقبالَ، وليس هذا مرادًا، بل المرادُ: إفادةُ الماضي، أي: أُذن للذين قُوتِلُوا.. وإذا جِيء بالمضارعِ والمرادُ الماضي؛ فهذا مجازٌ تركيبيٌّ خبريٌّ، والقرينةُ هنا: حالِيَّةٌ(٣)، والعَلاقةُ: الاستمراريَّةُ.

وعلىٰ قراءةِ ﴿يُقَتِلُونَ﴾؛ بالبناءِ للمعلومِ(٤)؛ في الآيةِ مجازٌ مرسلٌ مركبٌ

---

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٧٤).

(٢) تقدم ذكرها ومن قرأ بها، ص١٨.

(٣) أي: حالُهم وقت نزول الآية؛ كان كذلك.

(٤) وهي قراءة العشرة عدا المدنيين وابن عامر وحفصًا، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٧٩)، =

أيضًا، وهو: استعمال المضارع للاستقبال دون الحال، أي: أُذِن للذين يَوَدُّون أن يُقاتِلُوا مَن آذاهم.. والقَرينةُ هنا أيضًا: حاليَّةٌ(١)، والعَلاقَةُ: المستقبَلِيَّةُ.

مَجازٌ مُرَكَّبٌ مُرسَلٌ إنْشائِيٌّ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، قُرِئت: بكَسْرِ الخاءِ؛ فِعلَ أمرٍ، وحقيقةُ الأمرِ: الطلبُ علىٰ وجهِ الإلزامِ(٢)، وليسَ مرادًا هنا، بل المرادُ: الطلبُ علىٰ وجهِ الاستحبابِ؛ فالجملةُ ليستْ علىٰ ظاهِرِها، بل هي مؤوَّلةٌ، وهي مجازٌ مركَّبٌ مرسلٌ إنشائيٌّ، والقرينةُ: شرعيةٌ(٣)، العَلاقةُ: الآمِريَّةُ.

وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣]، قُرِئتْ بالاستِفهامِ، وحَقيقةُ الاستفهامِ: طلبُ الإفهامِ، أو الإجابةُ علىٰ السُّؤال، وليسَ هذا مرادًا في الآية، بل المرادُ: الاستفهامُ علىٰ وجهِ الإنكارِ، فالتَّركيبُ هنا مجازيٌّ إنشائيٌّ، والقرينة: حاليةٌ(٤)، والعلاقةُ: الاستفهاميةُ.

وأمَّا المجازُ المرَكَّبُ بالإستِعارَةِ؛ فهُو: جُملةٌ استُعمِلَتْ في غَيرِ المعنَىٰ الذِي وُضِعَتْ لَه؛ لِعَلاقَةِ المشابهةِ، مَعَ قَرِينةٍ مانِعةٍ مِن المعنَىٰ الأَصْلِيِّ، ويُسمِّيْهِ البَيانِيُّون: الاستعارةَ التمثيليةَ(٥)، والعَلاقةُ: المشابَهةُ دائمًا، والقرينةُ: حاليةٌ دائمًا، وضابطُ الاستعارةِ التمثيليةِ: جميعُ الأمثالِ السائرةِ نثرًا، ونظمًا.

= والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٢٦).

(١) لأن حالَهم وقتَ نُزُول الآية أنهم لم يَبْدَؤوا القِتالَ بَعْدُ؛ فحُمِلَ المضارعُ علىٰ معنىٰ الاستقبالِ.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ﴾ [النور:٦٣]. وانظر: الأصول من علم الأصول، لمحمد العثيمين (ص ٢٤).

(٣) تقدم بيانها، ص: ٢٦.

(٤) أي: والحال أن الله يعلم أنه لم يصطفِ البناتِ علىٰ البنين.

(٥) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٩٨).

ولا أجِدُ لها مِثالًا في كتابِ اللهِ تعالىٰ، في حُدودِ بَحْثِيَ المتعلِّقِ باستخراجِ القواعِدِ البَلاغِيةِ مِن القِراءاتِ القُرآنيةِ(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثامنةَ عشرةَ

الأَصْلُ في المُسنَدِ إليه ذِكْرُه، فإذا حُذِفَ؛ فلِغَرَضٍ(٢).

وشاهِدُ هذِه القاعدة في كتاب الله تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ:

﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس:٨٩]، قُرِئَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النونِ(٣)؛ علامةَ رفعٍ للفِعلِ، والتقديرُ: وأنتُما لا تتَّبِعانِ سبيلَ الذين لا يَعلَمُون.

وحُذِفَ المسندُ إليه ليحتمِلَ التركيبُ طلبَ الكفِّ ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، وهذا مِن أَبْرزِ صُوَرِ إعجازِ القِراءاتِ القرآنيةِ.

❁ ❁ ❁

القاعدةُ التاسعةَ عشرةَ

يُحذَفُ المُسنَدُ إليهَ لِأَغْراضٍ، مِنْها: الحَذَرُ مِن الإِقْرارِ(٤).

﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون:٨٦-٨٧].

---

(١) أعني: مما يُمكن أن يَحْكِيَه الله ﷻ في كتابه العزيز عن غَيرِه في قَصَصِهم، أما أن تكون الاستعارةُ التمثيليةُ منسوبةً إلىٰ الله ومِنْ قَولِه؛ فاللهُ منزَّهٌ عن ذلك.

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (٩٥).

(٣) وهي قراءة ابن عامر بخلف عن هشام، انظر: التيسير، للداني (ص ٣١١)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٨٦).

(٤) ويعبر عنه البلاغيون بإمكانِ الجحود، انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٤)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٩٦).

قُرِئَ: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾(١)، برفعِ لفظِ الجلالة خبرًا للمسنَدِ إليه المحذوفِ، والتقديرُ: رَبُّ السَّمَواتِ ورَبُّ العَرْشِ العَظيمِ؛ اللهُ.

فلو ذَكَروا المسندَ إليه في جَوابِهم؛ لكانَ ذلك إقرارًا تامًّا بربوبيةِ اللهِ، لِمَا في تعريفِ المُبتدأ والخبرِ مِن إفادةِ الحصرِ، وهم لم يكونوا كذلك؛ فحَذَفوا لِيَقتَصِرُوا علىٰ نَوعِ إقرارٍ بأنَّ السَّمَواتِ مُلكٌ للهِ، وهذا ثابتٌ عندَهم.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ العشرون

المُسْنَدُ إِلَيهِ في الجُمْلَةِ الِاسْمِيةِ لا يَكُونُ إلا مُعَرَّفًا أَوْ مُخَصَّصًا(٢).

لأنه محكومٌ عليه، ولا يُحكَمُ علىٰ مَجْهُولٍ.

وشاهِدُ هذه القاعدة في كتابِ الله ﷻ: العدمُ، أي: إنك لن تجِدَ المُسندَ إليه في كتابِ اللهِ تعالىٰ إلا مُعرَّفًا، أو مُخصَّصًا.

فإن أُورِد عليك نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، علىٰ قراءة ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ بالرَّفْعِ مُسنَدًا إِلَيهِ، وهو نكرةٌ؛ فالجوابُ أنه مخصَّصٌ بوَصْفٍ مقدَّرٍ، أي: ظُلُماتٌ كَثِيرَةٌ، والمقدَّرُ في مَنزِلةِ وقُوَّةِ الملفُوظِ(٣).

وعلىٰ قِراءةِ الجرِّ: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٍ﴾(٤)؛ يكونُ المسندُ إليه ﴿بَعْضُهَا﴾

(١) وهي قراءة البصريين، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٨٧)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ٣١٦).

(٢) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/ ٩)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٠٨).

(٣) انظر: المشكاة الفتحيَّة علىٰ الشمعةِ المضيَّةِ، للدُّمياطي (ص ١٥).

(٤) وهي رواية البزي عن ابن كثير، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٨٣)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٣٢).

معرَّفًا بالإضافةِ إلىٰ الضَّمِيرِ.

وإنْ أُورِدَ عليك قولُه تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٣٦-٣٧]، علىٰ قراءةِ ﴿يُسَبَّحُ﴾ بالبِناءِ للمفعولِ(١)، و﴿رِجَالٌ﴾ مسندٌ إليه نكرةٌ؛ فالجوابُ أنه مخصَّصٌ بالوَصْفِ بعدَه، وهو جملةُ ﴿لَا تُلْهِيهِمْ﴾.

❁ ❁ ❁

القاعِدةُ الحاديةُ والعشرون

يُعرَّفُ المُسنَدُ إِلَيهِ بِالمَوصُولِيَّةِ لأَغْراضٍ. مِنْها: التَّنْبيهُ عَلَىٰ خَطَأِ غَيرِ المخاطَبِ(٢).

وشاهِدُ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة:١٠٧].

قُرِئَتْ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بالقَطْعِ والاِستِئنافِ(٣)، والاسمُ الموصولُ مُسنَدٌ إليه، وفي صِلتِه إِشعارٌ بِخَطَأِ الموصُولِ، ولو لم يُذكَرُ الخبرُ كما هو هنا.

❁ ❁ ❁

(١) وهي قراءة ابن عامر وشعبة، انظر: الإرشاد، لأبي الطيب (٢/ ٧٤٦)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٧٦٢).

(٢) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ١١٤).

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٠٥)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٨١).

القاعِدَةُ الثانيةُ والعشرون

يُنكَّرُ المسنَدُ إليهِ في سِياقِ الإثباتِ لِأَغْراضٍ. منها: التعظيمُ(١)، ومِنْها: التكثيرُ(٢).

وشاهِدُ هذه القاعدة في كتابِ الله ﷻ: قولُه تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [المؤمنون:٣٦-٣٧]، قُرِئَتْ بِبِناءِ الفِعلِ للفاعِلِ، والمسندُ إليه نكرةٌ في سياق الإثبات؛ لإفادة التعظيم، أي: رجالٌ عِظامٌ عندَ ربِّهم.

وقولُه تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا﴾ [الفرقان:٦١].

قُرِئَتْ ﴿سِرَٰجًا﴾ بالإفرادِ، وهو نكرة في سياق الإثبات؛ يفيد التعظيم، أي: سِراجًا عظيمًا.

و﴿سِرَٰجًا﴾ وإن كانتْ مفعولًا به إعرابًا، لكنَّها في حُكمِ المسنَدِ إليه؛ لأنَّ ﴿جَعَلَ﴾ إذا نَصَبَتْ مَفعولَينِ؛ فهما في الأصْلِ: مُبتدأٌ، وخَبَرٌ، وأصلُ الجملةِ: في السماءِ سراجٌ عظيمٌ، ونَظِيرُ هَذَا التنكيرِ المفيدِ للتعظيمِ فِي الشِّعْرِ:

لَه حاجِبٌ عنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُه(٣)

---

(١) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/ ١٢٨)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٣٥).

(٢) لم أجِدْ مَن ذَكَره، ولكنه معنًىٰ صحيحٌ.

ومنها الإطلاقُ، وله في كتاب الله شواهدُ، لكنها ليست علىٰ شرطي، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧].

(٣) صدر بيت من الطويل لأبي الطَّمَحان مولىٰ ابن أبي السِّمط، تتمته:

وليس له عن طالبِ العُرفِ حاجبُ

انظر: ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري (١/ ٢٣)، والإيضاح، للقزويني (٢/ ٣٦).

وشاهِدُ التَّكْثيرِ مِن كتابِ اللهِ ﷻ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سُرُجًا﴾، بِالجَمعِ. أي: سُرُجًا كثيرة(١).

ويُمكِنُ الاستِشهادُ -أيضًا- بِقولِه تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ [المؤمنون:٣٦-٣٧] علىٰ تقديرِ: كثيرون.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثالثةُ والعشرون

نَفْيُ المسندِ إليه إذا كان جَمْعًا لا يُفيدُ استِغْراقَ جِنْسِهِ.

فإذا قُلتَ: لا رِجالَ في الدارِ؛ تستطيعُ الاستثناءَ، فتقولُ: بل رجلان، أو: بل رجلٌ(٢).

وشاهِدُ هذه القاعدةِ في كِتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيَّةُ التاليةُ: ﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة:١٢].

قُرِئَ: ﴿لَآ أَيْمَـٰنَ﴾ بفتحِ الهمزةِ: جَمْعَ يَمينٍ، والمنفيُّ: الأَيمانُ المأْخوذةُ مِنهم في العُهودِ، لا جِنسُ اليَمينِ، وعليه فتستطيعُ أن تَقُولَ: إلا يَمِينًا لهم فيها مصلحةٌ، وهذِه أَشَدُّ في ذمِّ أَخلاقِ الكَفَرَةِ الفَجَرَةِ.

---

(١) وإن كان التكثير مستفادًا -أيضًا- مِن صِيغة جمع الكثرة «فُعُل»، ومِن شواهِدِ المسندِ إليه المنكَّرِ المفيدِ للكَثْرةِ: قولُ اللهِ تعالىٰ: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَـٰلِبِينَ﴾ [الشعراء:٤١] أي: كثيرًا، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر:٤]، أي: كثيرون، وقوله ﷺ: «هل فيها مِن أَوْرَقَ؟ قال: إن فيها لَوُرْقًا» أي: وُرْقًا كثيرة.

(٢) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٨).

القاعِدَةُ الرابعةُ والعشرون

نَفْيُ المسنَدِ إليه إذا كان مَصْدرًا، أوِ اسمًا مُفْرَدًا؛ يُفِيدُ الِاستغراقَ(١).

فإذا قلتَ: لا صَبْرَ عِندَ فلانٍ؛ فقد نَفَيتَ عنه جِنسَ الصبرِ، وأصلَه، وإذا قلت: لا رجُلَ في الدارِ؛ فقد نَفَيتَ جِنسَه، ومِنْ ثَمَّ لَا تَستَطِيعُ الِاستِثناءَ.

وشاهِدُ هذه القاعدةِ في كِتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيَّةُ التاليةُ: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾.

قُرِئَ: ﴿لَآ إِيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾(٢)، بكسرِ الهمزةِ، والمنفيُّ الإيمانُ، وهو مصدرٌ دَخَلَتْ عليه لا النافيةُ للجنس؛ فاستغرَقَت جَميعَ دَرجاتِه وشُعَبِه.

وبإعمالِ قاعِدَةِ: «الأَصْل في الكَلامِ: حَمْلُه عَلىٰ ما وُضِعَ له، إلا لِقَرِينةٍ وعَلاقةٍ تَصرِفانِه عنه»؛ فالأصلُ: نفيُ وُجودِ الإيمانِ(٣).

❁ ❁ ❁

(١) شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٨).

(٢) تقدم تخريج هذه القراءة ص ٢٥.

(٣) فإن قيل: إنهم يؤمنون بوجودِ الخالقِ الرازقِ؛ قلنا: المنفي في الآية جنسُ الإيمان الشرعي، وإيمانُهم هذا ليس شرعيًّا؛ إذِ المرادُ بالإيمانِ في لسانِ الشارعِ الحكيمِ: قَولٌ، واعتقادٌ، وعملٌ.

القاعِدَةُ الخامسةُ والعشرون

يُحذَفُ المسْنَدُ لِأغْراضٍ، منها: تَهْويلُه.

ويُشترَطُ ظُهُورُهُ بِدَلَالَةِ القَرائِنِ عَليه(١).

وشاهِدُ هذِه القاعِدَةِ قَولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة:١٠٧].

قُرِئَ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾(٢)، علىٰ القطعِ والاستئنافِ، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: يُعذَّبُون(٣)، ودَلَّ عليه صلةُ الموصُولِ، فالمخاطَبُ يَستطيعُ الحُكمَ علىٰ الموصولِ بِمجرَّدِ سماعِ ما ذُكِرَ في الصِّلَةِ، وغرضُ الحذفِ: التهويلُ، والتفظيعُ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السادسةُ والعشرون

يُحْذَفُ المسْنَدُ لِأَغْراضٍ، مِنْها: الحَذَرُ مِن الإِقْرارِ(٤).

مثال ذلك: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون:٨٦-٨٧](٥).

---

(١) انظر: عقود الجمان، للسيوطي (ص ٣١)، جواهر البلاغة، للهاشمي (١٢٠).

(٢) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٥١٨)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ١٨٢).

(٣) انظر: التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، للمهدوي (٣/ ٣٠٤).

(٤) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ١٣٣).

(٥) مرَّ ذِكرُ هذه الآيةِ في القاعدةِ التاسعةَ عشرةَ، مِثالًا علىٰ حذْفِ المسندِ إليه لذاتِ الغرض.

قُرِئَ: ﴿سيقولون اللهُ﴾ برفع لفظ الجلالة مبتدأ للخبرِ المحذوفِ، والتقديرُ: اللهُ رَبُّ السَّمواتِ ورَبُّ العَرْشِ العَظيمِ.

فلو ذَكَروا المسندَ في جَوابِهم؛ لكان ذلك إقرارًا تامًّا بربوبيةِ الله، لما في تعريف المبتدأ والخبر مِن إفادةِ الحصرِ، وهم لم يكونوا كذلك؛ فحَذَفوا لِيَقتَصِرُوا علىٰ نَوعِ إقرارٍ بأنَّ السَّمواتِ مُلكٌ للهِ، وهذا ثابتٌ عندَهم ويعتقدونه.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ السابعةُ والعشرون

مِنْ أَساليبِ الحَصْرِ[1]: تَعريفُ المبتَدَأِ والخَبَرِ، ولامُ الاستِغراقِ، وضَميرُ الفَصْلِ.

فمِن شواهِدِ الأسلوبِ الأولِ؛ قولُه تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء:١١١].

قُرِئَ: ﴿وَأَتۡبَعُكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾[2]، جملةٌ اسميَّةٌ، وكل من طرفيها معرَّفٌ.

وتقديرُ الكلامِ: وما أتباعُك إلا الأَرذلُون.

ومِن شواهِدِ الأسلوبِ الثاني قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [الحديد:٢٤].

قُرِئَ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[3]، وأصلُ الجُملةِ: فإن اللهَ الغنيُّ الحميدُ، أي: لا غيرُه.

---

(١) والحصرُ والقصرُ كلاهما بمعنًىٰ واحدٍ.

(٢) تقدم تخريجها ص: ١٨.

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٨١)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٨٤).

فحُصِرَ الغِنَىٰ والحَمْدُ في الإلهِ ﷻ، بلامِ الاستغراقِ الداخلةِ علىٰ الخبرِ المفيدةِ للحصرِ، وهو استغراقٌ حقيقيٌّ، لا ادِّعائيٌّ.

ومِن شواهِدِ الأسلوبِ الثالثِ قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾.

قُرِئَ بضميرِ الفَصْلِ بينَ المبتدأ والخبرِ، وأَصْلُ الجملةِ: فإنَّ اللهَ هو الغنيُّ الحميدُ، أي: لا غيرُه.

فحُصِرَ الغِنَىٰ والحمْدُ بِضَميرِ الفَصْلِ المفيدِ للحَصْرِ.

وجميعُ هذه الأساليبِ تُعْرَفُ بأُسلوبِ الحصْرِ بالفَحْوىٰ.

فائدة: كلُّ حَصْرٍ؛ يُفِيدُ التوكيدَ، ولا عَكْسَ[1]، وعليه فلم نستفِدْ من (إنَّ) في الآية حصرًا.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثامنةُ والعشرون

مَتَىٰ كانَ بَينَ الجُملتَينِ تَناسُبٌ، ولَيسَ ثَمَّ ما يَدْعُو إلىٰ الفَصْلِ؛ وَجَبَ وَصْلُهُما، ومَتَىٰ أَرَدْتَ تَشْرِيكَ الجُمْلَتَينِ في الحُكْمِ الإعْرابيِّ؛ وَجَبَ الوَصْلُ بَينَهما[2].

أي: يجبُ الوصلُ بينَ الجملتَين بحرفِ العطفِ «و»؛ إذا وقعَ التناسُبُ في المعنىٰ، ولا مُسَوِّغَ للفصلِ بينَهما، ومن شواهِدِ هذه القاعدة في كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا

(١) وتقدم الكلام فيه، ص: ٢٢.

(٢) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم ومصطفىٰ أمين، (ص ٢٣٣).

قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف:٧٤-٧٥].

قُرِئَ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ﴾، بالوَصْلِ(١).

وذلك علىٰ سبيلِ سَرْدِ أقوالِ كلِّ طرفٍ، ابتداءً من: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣]، فعُطِفَ علىٰ قولِه قولُ قومِه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾، أي: قال صالحٌ كذا، وقال قومُه كذا.

فلما كانَ بينَ الأقوالِ تناسُبٌ، وليس ثَمَّ ما يدعو إلىٰ الفصلِ؛ وجَبَ الوصلُ، أي: العطفُ بالواوِ.

وكذلك إذا أردتَ التشريكَ في الحكمِ الإعرابيِّ بينَ الجملتَين؛ وجَبَ الوصلُ بينَهما.

وشاهدُه من كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣].

قُرِئَ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾، عطفًا علىٰ الأوامر السابقة، ابتداءً من: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عمران:١٣٠].

❁ ❁ ❁

(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ١٥٢)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٤٩٤).

القاعِدَةُ التاسعةُ والعشرون

مَتَىٰ جَازَ تَقْدِيرُ سُؤالٍ بَينَ الجُمْلَتَينِ؛ جازَ الفَصْلُ بَينَهما، ومَتَىٰ اختَلَفَتْ الجُمْلَتانِ خَبَرًا، وإِنْشاءً؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما، ومَتَىٰ كانَتْ الثانِيَةُ بَيَانًا للأُوْلَىٰ؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما(١).

أي: متَىٰ أمكنَ صياغةُ سؤالٍ يُستنبَطُ من الجملةِ الأُولىٰ؛ جازَ الفصلُ بينَ الجملتَين.

وشاهِدُ هذه القاعِدَةِ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:٧٤-٧٥].

قُرِئَ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾، بدون واو العطف، والتقدير: لما قال لهم نبيُّ الله صالح ما قال، ماذا قال له قومُه؟ فجاءت الآية جوابًا علىٰ السؤال بدون واو العطف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾.

---

(١) ويعبر البلاغيون عن الصورة الأولىٰ بأنه متىٰ جاز تقدير سؤال بين الجملتين؛ كان بينهما شبه كمال اتصال، وحينئذ يسوغ الفصل، وعن الصورة الثانية بأنه متىٰ اختلفت الجملتان خبرًا وإنشاءً؛ كان بينهما كمال انقطاع، وحينئذ يجب الفصل بينهما، وعن الصورة الثالثة بأنه متىٰ كان بين الجملتين اتحادٌ تام، كأن تكون الثانية بيانًا للأولىٰ؛ كان بينهما كمال اتصال، وحينئذ يجب الفصلُ بينهما. انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٢٣٠).

ومَتَىٰ اختَلَفَتْ الجُمْلَتانِ خَبرًا، وإِنْشاءً؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما.

وشاهد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [البقرة:١١٩].

قُرِئَ: ﴿وَلَا تَسۡـَٔلُ﴾، بالجزْمِ(١)، والجملتان مختلفتان خبراً وإنشاءً، وحسبَ القاعدةِ؛ يجِبُ الفصلُ، **فلماذا جاءَتْ موصولةً قولًا واحدًا؟**

الجوابُ: في الآيةِ تقديرٌ، هو: فبشِّرْ وأَنذِرْ ولا تَسْأَلْ عَن أَصحابِ الجحيمِ(٢).

وَمَتَىٰ كَانَت الثَّانِيَةُ بَيَانًا للأُوْلَىٰ؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما.

وشاهِدُ هذِه القاعِدَةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ التاليةُ:

﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ [البقرة:١١٦].

قُرِئَ: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾ بدونِ واوِ العطفِ(٣)، أي: بالفصلِ، باعتبارِ الجملةِ بيانًا لما قبلَها، كأنه قِيلَ بَعدَ ما عَدَّد شَيئًا مِن قَبائحِهم: هل انقطعَ خيطُ إسهابِهم في الافتراءِ علىٰ اللهِ تعالىٰ، أم امتدَّ؟ فقيلَ: لا، بل امتدَّ، فإنهم قالوا ما هو أَشْنَعُ وأَفظَعُ، قالوا: اتخذ الله ولدًا..(٤)

❁ ❁ ❁

(١) وهي قراءة نافع ويعقوب، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٣٥٣)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢١).

(٢) وعلىٰ هذا التقدير يكون في الآية إيجاز قصر، وسيأتي في القاعدة التالية.

(٣) وهي قراءة ابن عامر، انظر: الإرشاد، لأبي الطيب (٢/ ٥٣٠)، والتيسير، للداني (ص ٢٣١).

(٤) انظر: روح المعاني، للألوسي (١/ ٣٦٤).

القاعِدَةُ الثلاثون

كُلُّ معنًى أُدِّيَ بِتمامِه فَصِيحًا بَيِّنًا بأَوْجَزِ لَفْظٍ؛ فهُو الْإيجازُ، وهُو نَوْعَانِ: إِيجازُ قِصَرٍ، وإيجازُ حَذْفٍ(١).

أما إيجازُ القِصَرِ: فهو تضمينُ العباراتِ القليلةِ القصيرةِ المعانيَ المتعدِّدَةِ، مِن غَيرِ حَذْفٍ، ومُعظَمُ النظمِ القرآنيِّ إيجازُ قِصَرٍ، ومِن شواهِدِه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا﴾ [البقرة:٢٥٩].

قُرِئَ: ﴿نُنشِزُهَا﴾، بالزاي، وفيه معنىٰ النُّشُورِ -بالرَّاءِ- المأخوذِ مِن القراءة الأخرىٰ(٢)، وزيادةٌ؛ إذ إنَّ النُّشوزَ -بالزاي- معناه: الارتفاعُ، ونُنشِزُها: نَرْفَعُها، ولا رَفْعَ إلا بالإحياءِ، بخلافِ ﴿نُنشِرُهَا﴾ بالراءِ في القراءةِ الثانيةِ، فهِي بمعنىٰ الإحياءِ دونَ الرفعِ(٣).

وأما إيجازُ الحذفِ: فهو ما تضمَّنَ العباراتِ القليلةَ، لكن بسببِ حذفٍ جَرَىٰ علىٰ بعضِها، ودلَّتْ عليه القرينةُ، ومن شواهِدِه في كتابِ اللهِ تعالىٰ:

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١].

قُرِئَ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بالنصْبِ.

---

(١) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ٦٨)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٩٧).

(٢) وهي قراءة المدنيين والبصريين وابن كثير، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٤٢)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٣١).

(٣) انظر: لسان العرب، لابن منظور (نشر) (٥/ ٢٠٦)، وغريب القرآن، للسجستاني (ص ٤٧٢).

والأصل: اتقوا اللهَ الذي تساءلون به، واتقوا الأرحامَ التي تساءلون بها.

وهذا إيجازٌ بالحَذْفِ، دَلَّتْ عليه قَرِينةٌ لُغَوِيةٌ، وهِيَ قِراءةُ الجرِّ(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الحاديةُ والثلاثون

كلُّ زيادةٍ في اللَّفْظِ علىٰ أَصْلِ المعْنَىٰ، ولها فائِدَةٌ، فهي إطناب(٢).

ويَحصُلُ الإِطْنابُ بِصِيَغٍ كَثِيرةٍ، منها:

زيادةُ المبنَىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة:٥٧].

قُرِئَ: ﴿مَدْخَلًا﴾(٣) بالتخفيف، وقُرِئَ: ﴿مُدَّخَلًا﴾، علىٰ الإطنابِ المقدَّرِ، أَي: لو يجدون ملْجأً، أو مغاراتٍ، أو مَدخَلًا -ولو ضيِّقًا- لَوَلَّوْا إليه.. ووجْهُ الإطنابِ: سرعةُ الاعتراضِ بذمِّهم.

ويحصُلُ الإطنابُ بالتكرارِ؛ لتقريرِ المعنىٰ في نفسِ السامعِ، أو لِطُولِ الفَصْلِ،

---

(١) إذ لا وجه لربط الأمر بتقوىٰ الله بما في حيز الصلة، فلو قلت: أيها الناس اتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام؛ لكان لغوًا، فتعين المعنىٰ: واتقوا الأرحامَ التي تساءلون بها، وقراءة الخفض هي قراءة حمزة، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٩٩)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/ ٤١٨).

(٢) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٢٥٠). والإطناب: زيادة اللفظ علىٰ المعنىٰ لفائدة. انظر: بغية الإيضاح، لعبد المتعال الصعيدي (٢/ ١١٠).

(٣) وهي قراءة يعقوب، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٠٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٧٩).

وشاهدُه من كتابِ اللهِ تعالىٰ:

﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤].

قرئ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، بفتح همزة ﴿فَأَنَّهُۥ﴾، تكرارًا لـ ﴿أَنَّهُۥ﴾، إما لتقريرِ وتمكينِ المعنىٰ، وإمَّا لِطُولِ الفَصْلِ.

ويحصُلُ الإطْنابُ بإعادَةِ ذِكْرِ العامِلِ، وشاهِدُه مِن كِتابِ اللهِ تَعالىٰ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران:١٨٤].

قُرِئَ: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ بإعادةِ ذكرِ العاملِ(١).

وقُرِئَ: ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ بحذف العامل.

فعلىٰ القراءةِ الأُولىٰ يكونُ في الكلامِ إطنابٌ، ووجهُهُ: تكرارُ ذِكْرِ العامِلِ، وفائدتُه: شَيءٌ مِن المواساةِ للمخاطَبِ، وهو هنا: النبيُّ ﷺ.

ويحصُلُ الإطنابُ بالاعتِراضِ، وللاعتراضِ أغراضٌ، منها سرعةُ التنزيهِ، ومنها التعظيمُ، وشاهِدُه مِن كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦].

قُرِئَ: ﴿وَضَعْتُ﴾ بسكونِ العَينِ، وضَمِّ التاءِ ضَميرًا للمتكلمِ(٢)، عائدٌ إلىٰ امرأةِ عمرانَ.

---

(١) وهي قراءة رواية هشام -بخلف عنه- عن ابن عامر، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٥٩٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٤٥).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وشعبة ويعقوب، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٠)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ٧٩).

وقُرِئَ: ﴿وَضَعَتْ﴾، بسكون التاء حرفًا، علامةً لتأنيثِ الفاعلِ.

فعلىٰ القِراءةِ الأولىٰ: ﴿وَضَعْتُ﴾ إطنابٌ بالاعتراضِ من المتكلمِ؛ لغرضِ الإسراعِ إلىٰ تنزيهِ اللهِ تعالىٰ عن الجهْلِ.

وعلىٰ القراءةِ الثانيةِ: ﴿وَضَعَتْ﴾ الغَرَضُ من الإطنابِ تعظيمُ اللهِ نفسَه بإثباتِ العِلمِ له ﷻ.

ويحصُلُ الإطنابُ بذكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ(١)، وشاهِدُه مِن كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١].

قُرِئَ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ بالنصْبِ.

والمعنىٰ: واتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحامَ، وهذا إطنابٌ، ووجهُه: ذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ، وفائدتُه: الاهتمامُ بالخاصِّ، والمعنىٰ: اتقوا اللهَ في كُلِّ أعمالِكم، وفي أرحامِكم خاصةً.

❁ ❁ ❁

(١) للوقوف علىٰ جميع صور الإطناب المذكورة؛ ينظر: كتاب البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٢٥٠-٢٥١).

الفصلُ الثالثُ

قواعدُ علمِ البيانِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ

القاعِدَةُ الأولى

يَكُونُ التَّشبِيهُ بَلِيغًا إذا لم تُذْكَرْ أَداتُه، ولا وَجْهُ الشَّبَهِ(١).

وشاهِدُ هذِه القاعِدةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَۖ وَكَانَ وَعۡدُ رَبِّي حَقّٗا﴾ [الكهف:٩٨](٢).

قُرِئَ: ﴿دَكَّآءَ﴾، بألفِ تأنيثٍ ممدودةٍ.

وهو تشبيهٌ بليغٌ؛ حيثُ شُبِّهَ الرَّدْمُ بناقةٍ دكَّاءَ، مُستويةِ الظهرِ، لا سنامَ لها، والتقديرُ: جَعَلَ ربِّي الرَّدْمَ كناقةٍ مدكوكةِ السنامِ(٣)، ووجهُ البلاغةِ في التشبيهِ: أنَّ المشبَّهَ يكادُ أن يصيرَ في رتبةِ المشبَّهِ به.

ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

قُرِئَ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بفتح التاء، أي وجعلَه اللهُ بالنسبةِ للنبيِّين كالخاتَمِ الذي تُختَم به الظروفُ بعدَ غَلْقِها(٤).

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٥٥)، وحلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ١٤٥). ووجه الشبه: ما يشترك فيه طرفا التشبيه.

(٢) هي قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي. انظر: التيسير، للداني (ص ٣٥٤).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٥/ ٤٥٠).

(٤) انظر: الكشاف، للزمخشري (٣/ ٥٤٤).

القاعِدَةُ الثانِيَةُ

إذا أُطلِقَ الكَلامُ وأُشِيرَ به إلىٰ مَعْنًىٰ آخَرَ يُفْهَمُ مِن السِّياقِ، وأُرِيدَ تَعْظِيمُهُ؛ فهُو تَعرِيضٌ، والتَّعرِيضُ نَوعٌ مِن الكِنايةِ(١).

وللتعريضِ شاهِدٌ مِن كتابِ الله تعالىٰ في قولِه في مُحكَمِ التنزيل: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١] .

قُرِئَ: ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ بالجرِّ تعريضًا(٢).

والمعنىٰ: واتقوا اللهَ الذي تساءَلون به، وبالأرحامِ التي كنتُم تتساءلون بها تعظيمًا لها أيامَ جاهلِيَّتِكُم، أتذكُرون ذلك؟ إذن اتقوا اللهَ فيها، وعظِّموها الآنَ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثالِثَةُ

لا بُدَّ مِن الفَصاحَةِ قَبْلَ المعانِي، ولا بُدَّ مِن المعانِي قَبْلَ البَيانِ، ولا بُدَّ مِن البَيانِ قَبْلَ البَدِيعِ(٣).

فكيفَ أَعرِفُ أنَّ في الآيةِ إطنابًا -وهذا مِن المعاني- إذا لم أكُنْ أعرِفُ الفرْقَ بينَ دَخَلَ وادَّخَلَ -وهذا مِن الفصاحةِ-، وكيف أَعرِفُ المجازَ اللُّغَويَّ المرَكَّبَ

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٨٩).

(٢) انظر (ص ٤٢).

(٣) ومن أجل ذلك يرتب علماء البلاغة أبوابَ علم البلاغة بهذا الترتيب.

في نحوِ: ﴿ءَأَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ [آل عمران:٧٣][1] -وهذا من البيانِ- إذا لم أَكُنْ أَعرِفُ الإنشاءَ والخبرَ -وهذا من المعاني-، وكيف أُدخِلُ على الجملةِ محسِّناتٍ لفظيةً أو معنويةً، وأنا لم أُتقِنْ أصلَ تركيبِ الجملةِ إسنادًا، وإخبارًا، وإنشاءً، وقَصْرًا، وإيجازًا، وتشبيهًا، ومجازًا؛ وكُلُّ ذلك من المعاني والبيانِ.

❁ ❁ ❁

(١) القراءة بالاستفهام هي قراءة ابن كثير، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٨٣)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٣٦٥).

الفصلُ الرابعُ

قواعدُ علمِ البديعِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ

القاعِدَةُ الأولى

مِنَ المحَسِّناتِ اللَّفْظِيةِ: السَّجْعُ، وهُوَ توافُقُ الفَقْرَتَينِ فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ وَقْفًا، فِي نَثْرِ الكَلامِ كثيرًا، وفي شِعْرِه قليلًا، وهُوَ أَنْواعٌ، فأَمَّا مَا تَماثَلَتْ أَوْ تَقارَبَتْ فِيهِ الأَلْفاظُ، فِي كِلا الفَقْرَتَينِ وَزْنًا أو قَافِيةً؛ فهُوَ السَّجْعُ المرَصَّعُ(١).

وشاهد السَّجْعِ المُرَصَّعِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ٦٥ يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ٦٦ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ٦٧ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾ [الأحزاب:٦٥-٦٨].

قُرِئَ: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ بالأَلِفِ وَقْفًا، والعربُ تفعلُ ذلك في السَّجْعِ، وفي قوافي الشِّعْرِ وأَعارِيضِه، وحَسُنَ هذا في رُؤوسِ الآي؛ تمثيلًا لها بالقوافي(٢)، غير أنَّ البعضَ -تأدُّبًا- لا يُسَمِّي شَواهِدَ السَّجْعِ في القرآنِ سَجْعًا، ولكِنْ: مُراعاةَ الفَواصلِ(٣)، ولا مُشاحَّةَ في الأمرِ.

---

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٣٣٠).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري (١٩/ ٣٦).

(٣) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٥٠).

القاعِدَةُ الثانية

مِن المحَسِّناتِ المعنَوِيَّةِ: الطِّباقُ، أو المطابَقةُ، أو التَّضادُّ، أو التَّكافُؤُ، وهُوَ: الجَمْعُ بَيْنَ مَعنَيَينِ مُتَقابِلَينِ(١).

وشاهِدُ هَذِه القاعِدةِ في كِتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القُرآنيةُ التاليةُ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام:١٢٢] علىٰ قِراءةِ التَّخفيف في ﴿مَيْتًا﴾، أي: مَن أمَتْناه، ويُقابِلُ الإماتةَ الإحياءُ.

وكذلك الآيةُ القُرآنيةُ التاليةُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]، علىٰ قِراءةِ القَصْرِ في ﴿أَتَاكُمْ﴾(٢)، ويقابِلُ الفَوتَ: الإدراكُ، وهو: الإتيانُ، والمعنىٰ: لا تحزَنْ علىٰ ما فاتَكَ، ولا تفرَحْ بما أدركَكَ، أو أتاكَ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الثالِثَةُ

مِن المحَسِّناتِ المعْنويةِ اللفُّ والنَّشْرُ المجْمَلُ.

وهو أن يُذكَرَ متعدِّدٌ إجمالًا، ثم يُذكَرَ ما لكلِّ واحِدٍ مِن آحاد هذا المتعدِّد مِن غيرِ تَعيينٍ؛ ثقةً بتمييزِ السامعِ.

وشاهِدُ هَذِه القاعِدةِ في كِتابِ اللهِ تعالىٰ: الآيةُ القُرآنيةُ التاليةُ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة:١٨٢].

---

(١) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٥٠).

(٢) وهي قراءة أبي عمرو، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٨٣٠)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٦٧٦).

قُرِئَ: ﴿مُّوصٍ﴾، من أوصىٰ المتعدِّي بالهمزِ المفيدِ لأصلِ معنىٰ الفعلِ.

وقُرِئَ: ﴿مُوَصٍّ﴾، من وصَّىٰ المفيدِ للمُتعمِّدِ الخطأَ في الوصيَّةِ.

وإذا كانَ الجنفُ هو الخطأَ غيرَ المتعمَّدِ في الوصيَّةِ، والإثمُ هو تعمُّدُ الجَورِ فيها، وإذا عرفنا أنَّ الإيصاءَ هو مجرَّدَ الوصيَّةِ، وأنَّ التوصيةَ تفيدُ معنًىٰ زائدًا مناسبًا للجنَفِ، وهو تعمُّدُ الخطأِ فيها؛ فإننا سنقرِّرُ حينئذٍ أنَّ في الآيةِ لفًّا ونشرًا مُجمَلًا، ويكونُ معنىٰ الآيةِ بالقراءتَين هكذا:

فمَن خاف مِن مُوْصٍ جَنَفًا، أو خافَ مِن مُوَصٍّ إثمًا؛ فأصلحَ بينَ المحتَضِرِ وبينَ ورَثتِه بتصحيحِ الخطأ من المخطئِ، وبالتذكيرِ باللهِ للجائرِ في وصيَّتِه، أو بتعديلِها بعدَ موتِه؛ فهو علىٰ الحقِّ، ولا حرجَ عليه بعدَ التعديلِ(١).

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الرابِعَةُ

إذا اجتَمَعَتْ جُملَتانِ فحُذِفَ مِنَ إحْداهُما ما ذُكِرَ في الأُخْرَىٰ، والعَكْسُ؛ فهُو الِاحْتِباكُ(٢).

وشاهِدُ هذا المحسِّنِ المعنوي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢].

قُرِئَ: ﴿يَطْهُرْنَ ۖ﴾، مِن «طَهُر» الثلاثيِّ المجرَّدِ، وفرْقٌ بينَ طَهُرَتْ، وتَطَهَّرَتْ،

(١) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان (٢/ ١٩٩).

(٢) وقد عرَّفَه السيوطي في العقودِ بقولِه: «قُلْتُ وَمِنْهُ الاحْتِبَاكُ يُخْتَصَرْ * مِنْ شِقَّيِ الجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِرْ». انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٣٣).

وفي الجملةِ الأولىٰ عُلِّقَ الجِماعُ بالطَّهارةِ، وفي الجُملةِ الثانيةِ عُلِّقَ بالتَّطَهُّرِ، فعُلِمَ أنَّ في الجملتَين محذوفَينِ، دَلَّ علىٰ كلٍّ منهما شيءٌ مذكورٌ في الأُخرىٰ، هكذا: ولا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فيَتَطَهَّرْن، فإذا طَهُرْنَ فتَطَهَّرْنَ؛ فأتوهن(١).

وفي الآية بهذا النظمِ الباهر ما فيه من الأحكامِ، وبلاغةِ البيانِ، فما أَعْظَمَه، وما أَبْلغَه، وما أَحْسنَه مِن لِسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

❁ ❁ ❁

القاعِدَةُ الخامِسَةُ

كَما أنَّ أَساليبَ المبالَغَةِ تَكُونُ في المرَكَّباتِ؛ تَكُونُ كَذلِكَ في المفْرَداتِ.

وأساليبُ المبالغةِ في المركَّباتِ: التشبيهُ، والمجازُ المرسلُ، والاستعارةُ، والكنايةُ.

أما أساليبُ المبالَغةِ في المفرَداتِ؛ فكَفَعُلَ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

قُرِئَ: ﴿وَعَبُدَ﴾، بضَمِّ الباءِ(٢) وَصْفًا؛ لِإفادةِ الكَثْرةِ في عِبادةِ الطاغوتِ(٣)، وله نظائِرُ في العَرَبيَّةِ، نحوُ: يَقُظٍ، ونَدُسٍ(٤)، وفَطُنٍ، وحَذُرٍ، بضمِّ العَينِ في الكلِّ؛ للمُبالغةِ في الوَصْفِ.

---

(١) وقد عرَّفَه السيوطي في العقودِ بقولِه: «قُلْتُ وَمِنْهُ الاحْتِبَاكُ يُخْتَصَرْ * مِنْ شِقَّيِ الجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِر». انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٣٣).

(٢) وهي قراءة حمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٧٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٤/ ٣٢٧).

(٤) ورجُلٌ نَدُسٌ، ونَدْسٌ، ونَدِسٌ، أَي: فَهِمٌ، سَرِيعُ السَّمْعِ، فَطِن، انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ندس) (ص٥٧٧).

القاعِدَةُ السادِسَةُ

إذا دَخَل النِّداءُ علىٰ اسْمِ الإشارةِ؛ فالغالِبُ أنَّه أُسْلُوبُ تَهْوِينٍ(١).

تقول: يا هذا، أتدري مَن تخاطب؟ واسكُتْ يا هذا.

وشاهِدُ هذِه القاعِدَةِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ؛ الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل:٢٥].

قُرِئَت: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾(٢)، علىٰ تقديرِ: ألا يا هؤلاءِ، اسجُدُوا للهِ(٣)، أي: أيها المشركون بالله، اسجُدُوا لله، ولا شكَّ أنَّ المقامَ مَقامُ تَهْوِينٍ وتَقْلِيلٍ وتحقِيرٍ مِنْ شأنِ المخاطَبِ المشرِكِ بالله.

وفي نحوِ هذا المعنَىٰ(٤) يَقولُ صاحِبُ التَّحرِيرِ والتَّنويرِ ﷺ عندَ قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [ص:١٥]: «وقد تَتَبَّعْتُ اصطِلاحَ القُرآنِ؛ فوجدتُه أنَّهُ إذا استَعمَلَ ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾، ولم يَكُنْ معَه مشارٌ إليه مذكورٌ؛ أنه يُريدُ به المشركينَ مِن أهل مكةَ»(٥).

والحمدُ لله ربِّ العالمين،

وصَلَّى الله وسلم وبارك على نبيِّه الأميِّ وآله وصحبه أجمعين

---

(١) ولم أَقِفْ علىٰ مَنْ ذَكَرَ هذِه القاعِدَةَ؛ فلك الحمْدُ والمنَّةُ يا أللهُ.

(٢) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٦٩٢)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ٣٤٠).

(٣) قال الشاطبي في الحرز البيت ٥٣٩؛ موجِّهًا قراءة الكسائي: أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا.

(٤) أي: معنىٰ التهوين.

(٥) انظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (٢٣/ ٢٢٣).

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات:

الحمدُ للهِ من قبلُ ومن بعدُ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ نبيِّ الهدىٰ والبيانِ، وبعدُ.

ففي ختامِ هذا البحثِ السهلِ العسِرِ، وبعد رحلةٍ علميةٍ شاقَّةٍ شَيِّقةٍ، قضَيْتُها بين أنفاسِ عُلماءِ التفسيرِ والقراءات والبلاغةِ؛ لأَستَخلِصَ منها تِسْعةً وأَربَعِينَ قاعدةً بلاغيةً- يَطيبُ لي أنْ أُقَدِّمَ ثُلَّةً مِن النتائجِ والتَّوصِياتِ، مِن شَأْنِها أن يُستَضاءَ بها أَثناءَ السَّيرِ في هذا الطريقِ:

١- تَعَلَّمْ البَلاغةَ أوَّلًا مِن كُتُب عُلمائِها، ثمَّ اجعلِ القرآنَ الكريمَ أَصْلًا تَحتكِمُ إليه، وقاعدةً تنطلقُ منها.

٢- تَقعِيدُ عُلُومِ الآلةِ -كالبلاغَةِ، والنحوِ، والصَّرْفِ مَثلًا- كَفِيلٌ بتسْهِيلِ وُصُولِها إلىٰ أَذْهانِ طُلابِها واستيعابِها.

٣- كُتُبُ عِلَلِ القِراءاتِ -رَغْمَ قِلَّةِ مَباحِثِه فِيها- مَصْدرٌ مِن مَصادِرِ عِلْمِ البَلاغَةِ.

٤- مِن أَجْلِ الوُقُوفِ علىٰ إعجازِ القُرآنِ البيانيِّ؛ لا بدَّ مِن دراسةِ عِلمِ البلاغةِ أوَّلًا.

٥- كلُّ عالـمٍ بِالبلاغَةِ عالـمٍ بعِلَلِ القِراءاتِ، ولا عَكَسْ.

٤- قبلَ تقييدِ العلمِ وتقعيدِه أيًّا كان -أَعنِي عِلْمَ الآلةِ-لا بُدَّ مِن دراسةِ أساسِيَّاتِ عِلْمِ الـمنطِقِ؛ إذْ إنَّ القاعدةَ نصٌّ دَقيقٌ، مختصرٌ، جامعٌ، مانعٌ.

ثمَّ أمَّا بعدُ:

فذاك ما تيسَّر ليَ استخلاصُه، واستنباطُه مما فَتحَ اللهُ به عليَّ حين استعنتُ به -جلَّ ثناؤُه- متَّكِئًا علىٰ أَقوالِ وآراءِ عُلماءِ التوجيهِ والتفسير والبلاغة.

وهذا ما بَدا لِي ذكرُه مِن نتائِجَ وتَوصياتٍ، فما كانَ صوابًا فمِن اللهِ، وما كانَ مِن خَطَأٍ فمِن نفسِي، ومِن الشيطانِ.

واللهَ أسألُ أن يَنفعَ بهذا البحثِ محرِّرَه وقارِئَه؛ آمينَ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ علىٰ خاتَمِ النبيِّينَ وآلِه وصحبِه أجمعين

الفهـــارس

وهي كالتالي:

١- فهرس الآيات.

٢- فهرس القواعد.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآيــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾	٣	البقرة	٣٥
﴿يُكَذِّبُونَ﴾	١٠	البقرة	٤٠
﴿بَارِئِكُمْ﴾	٥٤	البقرة	٣٣
﴿غَيْرَ﴾	٥٩	البقرة	٣٥
﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	٧٤	البقرة	٤١
﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	البقرة	٥٧
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾	١٠٢	البقرة	٤٦
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾	١١٦	البقرة	٧٣
﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾	١١٩	البقرة	٧٣
﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾	١٢٥	البقرة	٥٢، ٥٣، ٦١
﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ﴾	١٨٢	البقرة	٨٢
﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾	٢١٠	البقرة	٤٠
﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	البقرة	٨٣
﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌ﴾	٢٣٣	البقرة	٤٣، ٤٩، ٦٠
﴿نُنشِزُهَا﴾	٢٥٩	البقرة	٧٤

الآيــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿قَالَ أَعۡلَمُ﴾	٢٥٩	البقرة	٤٣
﴿أَرِنِي﴾	٢٦٠	البقرة	٣٣
﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ﴾	٣٨٢	البقرة	٥٣
﴿أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾	٣٦	آل عمران	٧٦
﴿ءَأَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾	٧٣	آل عمران	٨٠
﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾	١٣٠	آل عمران	٧١
﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾	١٣٣	آل عمران	٤٢، ٧١
﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾	١٨١	آل عمران	٥٠
﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾	١٨٤	آل عمران	٧٦
﴿بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾	١	النساء	٥٥، ٧٤، ٧٧، ٧٩
﴿ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾	٢٥	النساء	٥٥
﴿نِعِمَّا﴾	٥٨	النساء	٣٤
﴿لَا تَعۡدُواْ﴾	١٥٤	النساء	٣٤
﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾	٦٠	المائدة	٨٤
﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾	٥٤	الأنعام	٧٦
﴿تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾	٩٤	الأنعام	٥٦
﴿يُشۡعِرُكُمۡ﴾	١٠٩	الأنعام	٣٣
﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتٗا﴾	١٢٢	الأنعام	٨٢
﴿قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآئِهِمۡ﴾	١٣٧	الأنعام	٣٧

الآيــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾	٥٤	الأعراف	٤٣
﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾	٥٩	الأعراف	٤٩
﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾	٧٥	الأعراف	٧١، ٧٢
﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾	١٩٩	الأعراف	٣٤
﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾	١٧	الأنفال	٤٦
﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾	١٢	التوبة	٥٢، ٦٦، ٦٧
﴿مُدَّخَلًا﴾	٥٧	التوبة	٤٠، ٧٥
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾	١٠٧	التوبة	٦٤، ٦٨
﴿بِهِ ءَآلسِّحْرُ﴾	٨١	يونس	٤٥
﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾	٨٩	يونس	٦٢
﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾	٤٦	هود	٤١، ٤٧
﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم﴾	٨٩	يوسف	٤٦
﴿إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾	٩٠	يوسف	٤٤
﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾	١	إبراهيم	٤٧
﴿لَتَزُولُ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾	٤٦	إبراهيم	٤٨
﴿صِرَٰطٌ عَلِيٌّ مُّسْتَقِيمٌ﴾	٤١	الحجر	٥٥
﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾	٧	النحل	٥٤
﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾	١٢	النحل	٤٢
﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُ﴾	١٠٢	الإسراء	٤٥

الآيــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿دَكَّآءَ﴾	٩٨	الكهف	٧٨
﴿فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	مريم	٣٤
﴿لَا نُخْلِفُهُۥ﴾	٥٨	طه	٤٦
﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾	٣٩	الحج	٥٩، ٦٠
﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾	٨٢	المؤمنون	٤٦
﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾	٨٦	المؤمنون	٦٢، ٦٨
﴿أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ﴾	٩	النور	٤٧، ٤٨
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ﴾	٣٦	النور	٦٤، ٦٥
﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾	٤٠	النور	٦٣
﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	الشعراء	٤٤، ٦٩
﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا﴾	٦١	الفرقان	٦٥
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾	٢٥	النمل	٨٥
﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾	٤٠	الأحزاب	٧٨
﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾	٦٦	الأحزاب	٨١
﴿رَبُّنَا بَٰعِدَ﴾	١٩	سبأ	٤٤
﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾	٦	الصافات	٥٥
﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾	١٢	الصافات	٥٠
﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ﴾	١٢٦	الصافات	٤٩
﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾	١٥٣	الصافات	٤٤، ٦١
﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	١٥	ص	٥٨، ٥٩

الآيــة	رقمها	السورة	الصفحة
﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾	١٥	ص	٤٥
﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾	٣٥	غافر	٥٦
﴿أَدْخُلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾	٤٦	غافر	٣٩
﴿رُسُلُكُمْ﴾	٥٠	غافر	٣٣
﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾	٨٨	الزخرف	٣٧
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾	١٤	الجاثية	٣٨
﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾	٧	القمر	٣٦
﴿بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾	٢٣	الحديد	٨٢
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾	٢٤	الحديد	٤٩، ٦٩
﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾	٤	الإنسان	٣٧
﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١	القيامة	٤٩
﴿أَن كَانَ﴾	١٤	القلم	٥٢
﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾	١٠	الانفطار	٥٠

فهرسُ القواعدِ

قواعد الفصاحة

١-كَما أنَّ حُرُوفَ الكَلِمَةِ قَدْ تَتَنافَرُ؛ فكذَلِكَ حَرَكاتُها قدْ تُتَثاقَلُ.	٣٣
٢- إِذَا وَقَعَ حَرْفٌ مُدْغَمٌ بَعْدَ حَرْفٍ صَحِيحٍ؛ كانَ ذَلِكَ مِنْ دَواعِي النُّزُولِ عَنْ مَرْتَبَةِ الفَصَاحَةِ، إِلَّا مَا كانَ مِنْ كَلامِ اللهِ.	٣٤
٣-كُلُّ قِراءَةٍ مَرجِعُها اختلافُ اللَّهَجاتِ، فمَهْما عَسُرَ نُطْقُها عندَ قومٍ؛ فلَيسَ لِذلِك أَثَرٌ علىٰ فَصاحَتِها	٣٥
٤- استِعْمالُ غَيْرِ المشْهُورِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ مِنْ أَسْبابِ إِخْراجِهِ عَنْ حَدِّ الفَصاحَةِ، إِلا ما كَان مِنْ كَلامِ اللهِ	٣٦
٥- طُولُ الفَصْلِ بين التَّوابِعِ، لا يَنْقُصُ مِن فَصاحَةِ التَّرْكِيبِ أَحْيانًا.	٣٧
٦- في بابِ نائِبِ الفاعِلِ، يَنُوبُ مَنابَ الفاعِلِ غَيرُ المفعُولِ بِه، مَعَ وُجودِهِ أَحْيانًا، ولَيْسَ هذا مما يُخِلُّ بِفَصاحَةِ التَّرْكِيبِ.	٣٨
٧- إذا كانَ الكلامُ البليغُ هو مُطابقةَ الكلامِ لمقتضَىٰ الحالِ؛ فأَبلَغُه ما تَنوَّعتْ مَعانِيهِ بتَنوُّعِ قِراءَتِه، مطابقةً للمقتَضَىٰ.	٣٩
٨- أَوجُهُ الإِعْجازِ في القُرآنِ الكَرِيمِ مُتَعدِّدَةٌ، مِنْها إِعْجازُ قِراءَاتِه.	٣٩
٩- أَبْلغُ الكَلامِ أَوجَزُه في تَمامٍ.	٤٠

قواعد علم المعاني

١- إِذا كانَت البَلاغةُ هِي مُطابَقةَ الكَلامِ لمقتَضَىٰ المقامِ؛ فكَذَلِكَ تَرْكُ ما يَقتَضِيهِ المقامُ بَلاغَةٌ أَحْيانًا، ويُسَمَّىٰ: الخُرُوجَ عن مُقتَضَىٰ الظاهِرِ.	٤١
٢- المركَّبُ تارةً يكونُ جملةً رئيسيَّةً، وتارةً يكونُ جملةً غيرَ رَئِيسيةٍ.	٤٢

٣- المركَّبُ إما خَبَرٌ، وإما إنشاءٌ.	٤٣
٤- المركَّبُ -خبرًا كان أو إنشاءً- إما جُملةٌ فِعليَّةٌ، وإما جُملةٌ اسميَّةٌ.	٤٤
٥- المركَّبُ -خَبَرًا كان أو إنشاءً- يُلقَىٰ لِواحِدٍ مِن ثَلاثَة أَغراضٍ، إما لِلإفادةِ، وإما لِلَازمِها، وإما لِسِواهما.	٤٥
٦- الأَصْلُ في المركَّبِ خُلُوُّه مِن المؤكِّداتِ، فلا يُؤتَىٰ بها إلا إذا اقتَضَىٰ المقامُ.	٤٦
٧- الأَصْلُ في الجُمْلةِ الإطلاقُ، فإذا قُيِّدَتْ فَلِغَرَضٍ.	٤٧
٨- الأصلُ في المخاطَبِ خُلُوُّ ذِهْنِه مِن الخَبَرِ الملقَىٰ إليهِ، فإذا كانَ كذلِك؛ لم يُؤَكَّد الخِطابُ بأيِّ نَوعٍ مِن أَنواعِ المؤكِّداتِ لِعَدَمِ الحاجَةِ إلَيه.	٤٨
٩- مؤكِّداتُ الكلامِ كَثِيرةٌ، منها: إنَّ، ولكنَّ، ولامُ الابتداء، والقَسَمُ، والحُروفُ الزَّائدةُ، واسميَّةُ الجُمْلَةِ، وضَمِيرُ الفَصْلِ.	٤٨
١٠- الأَصْلُ في الكَلامِ حَمْلُه عَلىٰ ما وُضِعَ له، إلا لِقَرِينةٍ وعَلاقةٍ تَصرِفانِه عنه.	٥٠
١١- الألْفاظُ الوَارِدةُ في كِتابِ اللهِ تَعالىٰ تُستَعملُ في مَعانِيها الشَّرْعيَّةِ حقيقةً، وفي مَعانِيها اللُّغَوِيةِ مَجازًا.	٥١
١٢- الكَلامُ إمَّا حَقِيقةٌ، وإمَّا مَجازٌ، وكُلٌّ مِنهما إما خَبَرٌ، وإما إنْشاءٌ.	٥٢
١٣- المجازُ قد يَكُونُ عَقْليًّا، وقد يَكُونُ لُغَويًّا، وقد يَكُونُ تَرْكِيبيًّا.	٥٤
١٤- المجازُ العَقْليُّ قائِمٌ علىٰ نِسْبةِ شَيْءٍ إلىٰ شَيْءٍ، وقدْ يَكونُ نِسْبةً إسْناديَّةً، وقدْ يَكونُ نِسْبةً إضافيَّةً، وقدْ يَكونُ نِسْبةً إيقاعِيَّةً، وقدْ يَكونُ نِسْبةً وَصْفيَّةً.	٥٤
١٥- إذا أُسنِدَ الفِعلُ، أَوْ شِبهُهُ إلَىٰ غَيرِ ما هُو لَه؛ فهُو إسنادٌ مَجازِيٌّ، ويُسَمَّىٰ مَجازًا عَقْلِيًّا.	٥٦
١٦- المجازُ اللُّغَوِيُّ هو: استِعمالُ كَلِمةٍ في غَيرِ ما وُضِعَتْ له، ويَنقَسِمُ إلىٰ قِسْمَينِ: مجازٌ مُفْرَدٌ مُرسَلٌ، ومَجازٌ مُفْرَدٌ بالاستِعارَةِ.	٥٧
١٧- المجَازُ التَّرْكِيبِيُّ هُو: استِعمالُ جُمْلةٍ لا يُرادُ ظاهِرُها، وينقَسِمُ إلىٰ: مَجازٍ مُركَّبٍ مُرسَلٍ، ومَجازٍ مُرَكَّبٍ بالاستِعارَةِ.	٦٠

١٨- الأَصْلُ في المسنَدِ إليه ذِكْرُه، فإذا حُذِفَ؛ فلِغَرَض.	٦٢
١٩- يُحذَفُ المسنَدُ إليهَ لِأَغْراضٍ، مِنْها: الحَذَرُ مِن الإقْرارِ.	٦٢
٢٠- المسْنَدُ إِلَيهِ في الجُمْلَةِ الاِسْمِيةِ لا يَكُونُ إلا مُعَرَّفًا أَوْ مُخَصَّصًا.	٦٣
٢١- يُعرَّفُ المسنَدُ إِلَيهِ بِالموصُولِيَّةِ لأَغْراضٍ، مِنْها: التَّنْبيهُ عَلَىٰ خَطَأِ غَيرِ المخاطَبِ.	٦٤
٢٢- يُنكَّرُ المسنَدُ إليهِ في سِياقِ الإثباتِ لِأَغْراضٍ، منها: التعظيمُ، ومِنْها: التكثيرُ.	٦٥
٢٣- نَفْيُ المسندِ إليه إذا كان جَمْعًا لا يُفِيدُ استِغْراقَ جِنْسِهِ.	٦٦
٢٤- نَفْيُ المسنَدِ إليه إذا كان اسمًا مفردًا يُفِيدُ الاِستغَراقَ.	٦٧
٢٥- يُحذَفُ المسْنَدُ لِأغْراضٍ، منها: تَهْويلُه.	٦٨
٢٦- يُحْذَفُ المسْنَدُ لِأَغْراضٍ، مِنْها: الحَذَرُ مِن الإقْرارِ.	٦٨
٢٧- مِنْ أَساليبِ الحَصْرِ تَعريفُ المبتَدَأِ وَالخَبَرِ، ولامُ الاِستغراقِ، وضَمِيرُ الفَصْلِ.	٦٩
٢٨- مَتَىٰ كانَ بَينَ الجُملَتَينِ تَناسُبٌ، ولَيسَ ثَمَّ ما يَدْعُو إلىٰ الفَصْلِ؛ وَجَبَ وَصْلُهُما، ومَتَىٰ أَرَدْتَ تَشْرِيكَ الجُمْلَتَينِ في الحُكْمِ الإعْرابيِّ؛ وَجَبَ الوَصْلُ بَينَهما.	٧٠
٢٩- مَتَىٰ جَازَ تَقْدِيرُ سُؤالٍ بَينَ الجُمْلَتَينِ؛ جازَ الفَصْلُ بَينَهما، ومَتَىٰ اختَلَفَتْ الجُمْلَتانِ خَبَرًا، وإِنْشاءً؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما، ومَتَىٰ كانَت الثانِيَةُ بَيانًا للأُوْلَىٰ؛ وَجَبَ الفَصْلُ بَينَهما.	٧٢
٣٠- كُلُّ معنًىٰ أُدِّيَ بِتمامِهِ فَصِيحًا بَيِّنًا بأَوْجَزِ لَفْظٍ؛ فهُو الْإِيْجازُ، وهُو نَوْعَانِ: إِيجازُ قِصَرٍ، وإيجازُ حَذْفٍ.	٧٤
٣١- كلُّ زيادةٍ في اللَّفْظِ علىٰ أَصْلِ المعْنَىٰ، ولها فائِدَةٌ؛ فهي إطناب.	٧٥

قواعد علم البيان

١- يَكُونُ التَّشبِيهُ بَلِيغًا؛ إذا لم تُذْكَرْ أَداتُه، ولَا وَجْهُ الشَّبَهِ.	٧٨
٢- إذا أُطلِقَ الكَلامُ وأُشِيرَ به إلىٰ مَعْنًىٰ آخَرَ يُفْهَمُ مِن السِّياقِ، وأُرِيدَ تَعْظِيمُهُ؛ فهُو تَعرِيضٌ. والتَّعرِيضُ نَوعٌ مِن الكِنايةِ.	٧٩
٣- لا بُدَّ مِن الفَصاحَةِ قَبْلَ المعاني، ولا بُدَّ مِن المعاني قَبْلَ البَيانِ، ولا بُدَّ مِن البَيانِ قَبْلَ البَدِيعِ.	٧٩

قواعد علم البديع

١- مِنَ المحَسِّناتِ اللَّفْظِيةِ: السَّجْعُ، وهُوَ تَوافُقُ الفَقْرَتَينِ فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ وَقْفًا، فِي نَثْرِ الكَلامِ وشِعْرِه، وهُوَ أَنْواعٌ: فأَمَّا مَا تَماثَلَتْ، أَوْ تَقارَبَتْ فِيهِ الأَلْفاظُ، فِي كِلا الفَقْرَتَينِ، وَزْنًا أو قَافِيةً؛ فهُوَ السَّجْعُ المرَصَّعُ.	٨١
٢- مِن المحَسِّناتِ المعنَوِيَّةِ: الطِّباقُ، أو المطابَقةُ، أو التَّضادُّ، أو التَّكافُؤُ، وهُوَ: الجَمْعُ بَيْنَ مَعنَيَينِ مُتَقابِلَينِ.	٨٢
٣- مِن المحَسِّناتِ المعْنويةِ اللفُّ والنَّشْرُ المجْمَلُ.	٨٢
٤-إذا اجتَمَعَتْ جُملَتانِ فحُذِفَ مِنَ إِحْداهُما ما ذُكِرَ في الأُخْرَىٰ، والعَكْسُ؛ فهُو الاحْتِباكُ.	٨٣
٥-كَما أنَّ أَساليبَ المبالَغَةِ تَكُونُ في المرَكَّباتِ؛ تَكُونُ كَذلِكَ في المفْرَداتِ.	٨٤
٦- إذا دَخَل النِّداءُ علىٰ اسْمِ الإشارةِ فالغالِبُ أنَّه أُسْلُوبُ تَهْوِينٍ.	٨٥

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- «إبراز المعاني من حرز الأماني». أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي. تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق جادو. د. ط، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤١٣ هـ.

٣- «الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة». ابن غلبون، أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله. تحقيق: د. باسم السيد، الطبعة الأولىٰ، مسابقة القرآن الكريم، ١٤٣١ هـ = ٢٠١١ م.

٤- «استنباطُ القواعِدِ النَّحْوِيةِ مِن القِراءاتِ القُرآنيةِ». علي، طلال بن أحمد. بحثٌ أَكادِيمِيٌّ محكَّم.

٥- «الأصول من علم الأصول». العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. الطبعة الرابعة، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

٦- «إنباهُ الرُّواة علىٰ أنباه النُّحاة». القِفطيِّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولىٰ، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٢ م.

٧- «الإيضاح في القراءات». الأندرابي، أحمد بن أبي عمر. مخطوط بمكتبة معهد الدراسات الشرقية التابع لجامعة إسطنبول، برقم (١٣٥٠).

٨- «الإيضاح في علوم البلاغة». القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الثالثة، بيروت: دار الجيل، د. ت.

٩- «البحر المحيط». أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

١٠- «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة». القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. د. ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت.

١١- «بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة». الصعيدي، عبد المتعال. الطبعة السابعة عشر، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥ م.

١٢- «البلاغةُ الواضحةُ». الجارم، علي، وأمين، مصطفىٰ. د. ط، القاهرة: دار المعارف، د. ت.

١٣- «البيان والتبيين». الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة السابعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ = ١٩٨٨ م.

١٤- «تأويل مشكل القرآن». ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين. الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.

١٥- «التحرير والتنوير». ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر. د. ط، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٦- «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل». المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار. تحقيق: محمد زياد وفرح نصري. الطبعة الأولىٰ، قطر: وزارة الأوقاف، ١٤٣٥ هـ = ٢٠١٤م.

١٧- «تلخيص البيان في مجازات القرآن». الشريف الرضي، أبو الحسن السيد محمد بن الحسين بن موسىٰ الحسيني. تحقيق وتقديم: الدكتور محمد علي مقلد. د. ط. بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.

١٨- «التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول». الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي. تحقيق د. محمد حسن هيتو. الطبعة الأولىٰ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ.

١٩- «التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية». محمد. أحمد سعد. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت.

٢٠- «التوجيه البلاغي». عليوة، عبد الله حسن. رسالة دكتوراه، مصر: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٦ هـ.

٢١- «التيسير في القراءات السبع». الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولىٰ، الإمارات: مكتبة الصحابة، ٢٠٠٨ م.

٢٢- «جامع البيان في تأويل القرآن». الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن

غالب الآملي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولىٰ، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٣- «جامع البيان في القراءات السبع». الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. الطبعة الأولىٰ، الإمارات: جامعة الشارقة، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٢٤- «جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع». الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي. د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

٢٥- «حرز الأماني ووجه التهاني». الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، تحقيق: محمد تميم الزعبي، د. ط، مؤسسة ألف لام ميم، د. ت.

٢٦- «حلية اللبب المصون بشرح الجوهر المكنون». الدمنهوري، شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم. مطبوع بهامش حاشية العلامة الشيخ مخلوف علىٰ حلية اللبب المصون، د. ط، القاهرة: مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٥٧ هـ= ١٩٣٨ م.

٢٧- «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون». السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. د. ط، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٢٨- «دلائل الإعجاز في علم المعاني». الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: الأستاذ محمود شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م.

٢٩- «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني». الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. تحقيق: علي عبد الباري عطية. الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

٣٠- «سير أعلام النبلاء». الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

٣١- «شذا العرف في فن الصرف». الحملاوي، أحمد بن محمد. قدم له وعلق عليه: الدكتور محمد

بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري. د. ط، الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

٣٢- «شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك». ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

٣٣- «شرح الهداية». المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، تحقيق ودراسة: الدكتور حازم سعيد حيدر، د. ط، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥ هـ.

٣٤- «شرح عقود الجمان وبهامشه حلية اللب المصون علىٰ الجوهر المكنون». السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. د. ط. بيروت: دار الفكر، مصورة عن طبعة الحلبي. د. ت.

٣٥- «الشفاء في علل القراءات». لأبي الفضل البخاري، أحمد بن محمد بن محمد. من أول الكتاب إلىٰ آخر سورة يوسف، دراسة وتحقيق: صالح بن أحمد العماري، رسالة دكتوراه، السعودية: كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ، ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.

٣٦- «صحيح مسلم». مسلم بن الحجاج أبو الحسن. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

٣٧- «الصناعتين». العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيىٰ بن مهران. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ.

٣٨- «طبقاتُ المفسِّرين». الدَّاوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد. راجعَتها لجنةٌ من العلماء، الطبعة الأولىٰ، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٣٩- «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار». الهمذاني، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل. تحقيق: د. أشرف طلعت، الطبعة الأولىٰ، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

٤٠- «غريب القرآن المسمىٰ بنزهة القلوب». السجستاني، أبو بكر محمد بن عُزير، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، الطبعة الأولىٰ، سوريا: دار قتيبة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٤١- «فتح القدير». الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. الطبعة الأولىٰ، دمشق، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٤ هـ.

٤٢- «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل». الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الطبعة الثالثة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٤٣- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها». القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، د. ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٤٤- «كنز المعاني». الجعبري، برهان الدين أبىٰ إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل. ضمن كتاب «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»، اليزيدي، أحمد. د. ط. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٤٥- «لسان العرب». ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علىٰ. الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.

٤٦- «المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط». قزمار، وفاء عبد الله، رسالة دكتوراه، السعودية: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٤هـ.

٤٧- «متممة الآجرومية». الرعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب. اعتنىٰ بها: علي عبد الله السلوم، الطبعة الأولىٰ، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٤٨- «المستنيرُ في القراءات العشر». ابن سوار، أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر. تحقيق ودراسة: د. عمار أمين الددو، الطبعة الأولىٰ، الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٤٩- «المشكاة الفتحية علىٰ الشمعة المضية». الدمياطي، محمد بن محمد البديري. قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيىٰ مراد، الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤م.

٥٠- «المطول على التلخيص». التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. د. ط، تركيا: الحاج محرم أفندي البوسنوي، ١٣٠٨هـ.

٥١- «معالم التنزيل في تفسير القرآن». البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء. حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخَران، الطبعة الرابعة، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.

٥٢- «مفتاح العلوم». السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٣- «المفردات في غريب القرآن». الأصفهانيّ، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب، تحقيق الدكتور صفوان عدنان الداودي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢ هـ.

٥٤- «ملامِحُ مِن الإعجازِ البياني في ضوءِ القراءاتِ القرآنيةِ». الخراط، أحمد محمد، منشور إلكترونيًّا بموقع الألوكة.

٥٥- «النشر في القراءات العشر». ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. أشرف علىٰ تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: الشيخ علي محمد الضباع، د. ط، المطبعة التجارية الكبرىٰ، مصورة دار الكتاب العلمية، د. ت.

٥٦- «الوافي بالوَفَيات». الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفىٰ. الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠ م.

٥٧- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان». ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر. تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولىٰ، بيروت: دار صادر، ١٩٩٠-١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

مستخلص البحث ٢٣

المقدِّمةُ ٢٧

أهميَّةُ الموضوعِ ٢٨

أَسبابُ اختيارِ الموضوعِ ٢٩

خُطةُ البحثِ ٢٩

منهجي في البحثِ ٣٠

الدراساتُ السابقةُ في الموضوعِ ٣١

الجديدُ في هذا البحثِ ٣٢

الفصلُ الأوَّلُ: قواعدُ الفصاحةِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ ٣٣

القاعِدَةُ الأُولىٰ ٣٣

القاعِدَةُ الثانِيةُ ٣٤

القاعِدَةُ الثالِثةُ ٣٥

القاعِدَةُ الرابِعةُ ٣٦

القاعِدَةُ الخامِسةُ ٣٧

القاعِدَةُ السادِسةُ ٣٨

القاعِدَةُ السابِعةُ ٣٩

القاعِدَةُ الثامِنةُ ٣٩

القاعِدَةُ التاسِعةُ ٤٠

الفصلُ الثاني: قواعدُ علمِ المعاني المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ ٤١

القاعِدَةُ الأُولىٰ ٤١

القاعِدَةُ الثانيةُ ٤٢

القاعِدَةُ الثالثةُ ٤٣
القاعِدَةُ الرابعةُ ٤٤
القاعِدَةُ الخامسةُ ٤٥
القاعِدَةُ السادسةُ ٤٦
القاعِدَةُ السابعةُ ٤٧
القاعِدَةُ الثامنةُ ٤٨
القاعِدَةُ التاسعةُ ٤٨
القاعِدَةُ العاشرةُ ٥٠
القاعِدَةُ الحاديةَ عشرةَ ٥١
القاعِدَةُ الثانيةَ عشرةَ ٥٢
القاعِدَةُ الثالثةَ عشرةَ ٥٤
القاعِدَةُ الرابعةَ عشرةَ ٥٤
القاعِدَةُ الخامسةَ عشرةَ ٥٦
القاعِدَةُ السادسةَ عشرةَ ٥٧
القاعِدَةُ السابعةَ عشرةَ ٦٠
القاعِدَةُ الثامنةَ عشرةَ ٦٢
القاعِدَةُ التاسعةَ عشرةَ ٦٢
القاعِدَةُ العشرون ٦٣
القاعِدةُ الحاديةُ والعشرون ٦٤
القاعِدَةُ الثانيةُ والعشرون ٦٥
القاعِدَةُ الثالثةُ والعشرون ٦٦
القاعِدَةُ الرابعةُ والعشرون ٦٧
القاعِدَةُ الخامسةُ والعشرون ٦٨
القاعِدَةُ السادسةُ والعشرون ٦٨

القاعِدَةُ السابعةُ والعشرون ٦٩
القاعِدَةُ الثامنةُ والعشرون ٧٠
القاعِدَةُ التاسعةُ والعشرون ٧٢
القاعِدَةُ الثلاثون ٧٤
القاعِدَةُ الحاديةُ والثلاثون ٧٥
الفصلُ الثالثُ: قواعدُ علمِ البيانِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ ٧٨
القاعِدَةُ الأولىٰ ٧٨
القاعِدَةُ الثانِيَةُ ٧٩
القاعِدَةُ الثالِثَةُ ٧٩
الفصلُ الرابعُ: قواعدُ علمِ البديعِ المستخرَجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ ٨١
القاعِدَةُ الأولىٰ ٨١
القاعِدَةُ الثانية ٨٢
القاعِدَةُ الثالِثَةُ ٨٢
القاعِدَةُ الرابِعَةُ ٨٣
القاعِدَةُ الخامِسَةُ ٨٤
القاعِدَةُ السادِسَةُ ٨٥
الخاتمة: ٨٦
أهم النتائجُ والتوصياتٌ ٨٦
الفهارس ٨٩
فهرس الآيات ٩٠
فهرسُ القواعدِ ٩٥
فهرس المصادر والمراجع ٩٩
فهرس الموضوعات ١٠٥

TADABBUR MAGAZINE

Refereed Scientific Biannual Journal specialized in the Arbitration and Publication of the Researches and Studies related to the Areas of Meditating on the Holy Qur'an

Number 9; volume 5 Muharram 1442 AH, corresponding to August 2020

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]

TADABBUR MAGAZINE Index:

- **Extraction of Rhetorical Rules from the Qira'at (Recitation) of the Holy Quran an Empirical Study**
  Dr. Talal bin Ahmed bin Ali bin Mohammed
- **Stylistic Inimitability in the Tafsir of Abu Al Saud "Tafsir of Surat Al-Imran as an Example"**
  Dr. Miloud Arnibah
- **The Arabic of the Holy Quran between the covenant of Arabs and the covenant of Quran**
  Bouchra Bahi
- **Reasons for Preserving Allah's Grace and Avoiding His Wrath**
  Dr. Munira Abdul Aziz bin Ali Saui
- **Indications of the Quranic Commands to follow the Sunnah of Prophet Mohammed: An Analytical Study**
  Dr. Bassam Mosbah Aghbar
- **Report on a Thesis entitled: "Sheikh Abdul Rahman Al Sa'adi and His Efforts in the Contemplation of the Qur'an"**
  Researcher Zakarya bin Abdul Rahman bin Mohammed Ba Fadhl
- **Report on Moddaker Program of the Tafsir Center for Quranic Studies**
- **Report on the Forum "Renovation in the Contemporary Tafseer (Quranic Exegeses): " Presentation and Criticism.» Organized by The Laboratory of the Quranic Studies and the Sunnah.**

25 SR